



PROVISIONAL

A/41/PV.26
15 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة ٢٦

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

(فيجي)	السيد طومسون	: الرئيس
	(نائب الرئيس)	
(بنغلاديش)	السيد شودري	: <u>م</u>
	(الرئيس)	

- المناقشة العامة للجلسة ٩ (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد اسيفيدو بيرالتا (السلفادور)

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

السيد باسندوه (اليمن)

السيد المهدي (السودان)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد طومسون (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد اسيفيدو بيرالتا (السلغادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

أود أن أتقدم الى السيد الرئيس بأحر تهاني بمناسبة تقلده أسمى منصب في السدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ونعرب له عن أطيح تمنياتنا له بالنجاح الكامل في هذا المسمى . ونحن مقتنعون أنه بفضل قيادته الحكيمة ستمكن الجمعية العامة من التوصل الى صيغ للتفاهم من شأنها أن تساهم دون شك في حل المشاكل الدولية التي ستناقش هنا .

وبالمثل ، اسمحوا لي أن أتقدم بكلمة عرفان خاصة للعمل الشاق والجدير بالشناء ، وهو العمل الذي يضطلع به الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الذي يستحق تفانيه من أجل قضية السلم والتعاون الدولي التأييد الثابت والتام من كل الدول الاعضاء في هذه المنظمة .

واليوم ، أحمل معي الى الجمعية العامة رسالة من شعب بطل تعلم ضمن أشياء كثيرة كيف يصفى للآخرين ، ولكنه اليوم يتوجه الى الآخرين ويناشدهم أن يتفهموا مشاكله الخاصة .

هذه هي ملحمة شعب ، وحكومة وقائدها ، وجيش قرر بشجاعة بطولية في مرحلة معينة من تاريخه أن يدير ظهره لليل المظلم ، ليل الدكتاتورية والقهر .

وتود السلغادور أن تحكي قصتها مرة أخرى وأن تلتبس تفهم العالم ، وهو تفهم ينبغي أن يوفّر التشجيع القوي الذي تحتاجه من أجل السير قدما بتصميم على الطريق الشائك نحو التحقيق الكامل للديمقراطية والرفاه للمجتمع . لقد كانت الدماء والدموع والأحزان تغمّر ذلك الطريق الذي قدر لنا أن نسير فيه لكي نفوز بحريتنا النهائية من خلال التعددية والعدالة الاجتماعية . وكلما ارتفع الثمن الذي كان لا بد لنا من أن ندفعه ، تعيّن علينا أن نزيد من تصميم جهدنا وأن نعمق ترسيخ نتيجة ذلك الجهد .

وبعد ستة أعوام من الثورة الديمقراطية ، تخترق السلفادور الآن بقوة حواجز سوء الفهم ، وتتقدم بخطوات ثابتة نحو توطيد الأسس الضرورية لاقامة مجتمع ينعم بقدر أكبر من العدالة والمساواة والتضامن والمشاركة .

ان هذه العملية التي سطرها قدر غير مفهوم والتي كانت مؤلمة للغاية ، تتطلب منا أن نتوجه بمناقشة يعتمرها الألم لهذه الجمعية الموقرة من أجل أن تتفهمنا تفهمنا كاملا . واني متأكد أنها لن ترفض أبدا الاعتراف بالشعوب التي تبدي الاستعداد للتفحيز بأرواحها في سبيل السلم .

لقد تغيرت السلفادور . وحتى عندما تولى خوسيه نابليون دوارتي مهام الرئاسة كنا ندرك مدى الجهود الكبيرة والتفحيزات الجسيمة التي سيتعين علينا بذلها من أجل اقامة نظام ديمقراطي في ظل الظروف الخاصة التي كانت سائدة في السلفادور . لهذا وضعنا اطارا سياسيا يعبر عن توقعات شعبنا التي طال احباطها .

وكنا ندرك دائما المعوقات الجمة التي ينطوي عليها هذا المشروع ، اذ أنه كان يتعين أن تطبق الاستراتيجية اللازمة في الاطار القائم للمراع الاجتماعي المتطرف ، الذي استقطب شتى القوى والجماعات بسبب ظروف الظلم والتمييز الاقتصادي والاجتماعي في الازمة الهيكلية . لذلك رسمنا خطة الحكومة العامة التي كانت في واقع الامر استجابة نظرية وعملية لمشاكل السلفادور تقوم على الاهداف الرئيسية الخمسة التي كانت منطلقا لتأمين الوحدة الوطنية التي نحتاجها للتغلب على الازمة . وهذه الاهداف هي : اضعاء الطابع الانساني ، والتهديد ، واضفاء الطابع الديمقراطي ، والمشاركة وانتعاش الاقتصاد الوطني . وفيما يتعلق باضعاء الطابع الديمقراطي ، أصبحت الحكومة في الحقيقة حافزا ومولدا للتغيير عن طريق تطوير المؤسسات التي تعزز استقرار مجتمعنا وتماسكه . وهي بذلك تمثل قنوات جديدة للتعبير عن الافكار والتطلعات والمطالب الخاصة بمختلف الفئات الاجتماعية . بيد أن الديمقراطية الموصوفة على هذا النحو هي مفهوم بارد ولا قيمة له لأنه بوسع أي حكومة أن تقول انها التزمت بالاطلاع بعملية لها هذه الطبيعة والنطاق دون أن تتمكن من تسجيل أية منجزات محددة .

ان حالتنا مختلفة تماما . ولقد قمنا دون تحفظ ودون التذرع بحجج زائفة بفتح
أعماق بلدنا أمام الممثلين الدوليين خلال المراحل الأربع للانتخابات التي
أجريناها في السنوات ١٩٨٢ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ بالنسبة لهذه الاحداث . ولقد أعطى أولئك
المراقبون في الحقيقة شهادة لا يرقى اليها شك عن شرعية ونزاهة تلك الانتخابات .

ومنذ بضعة أيام حققنا واحدا من أكبر آمال شعبنا : وهو انجاز عملية انتخابية مميزة مستقلة ويعول عليها متكفل المثل الديمقراطية . ومن ثم يمكن لشعبنا ان يتأكد من أنه سيكون بوسعه في المستقبل ان يعبر عن ارادته بحرية في عمليات الاقتراع ونحن على يقين ان الديمقراطية ستتعزيز هكذا كما تحسنت العملية الانتخابية .

والديمقراطية كما أوضح لنا التاريخ مرارا وعلى نحو مشير لابد ان تحقق أصدق معانيها بان تتجاوز جوانب الحياة الوطنية السياسية وبان تشمل كل جوانبها المتعددة . ولا يمكن للمرء ، على سبيل المثال ، ان يتجاهل حقيقة مفادها انه دون العدالة ودون قانون جديد يتمشى مع الظروف الجديدة لا يمكن تحقيق الديمقراطية . ولهذا السبب نططلع بتنفيذ اصلاح قضائي كامل تعمل من أجله لجان تستند الى ارادة الاغلبية عملا جادا لصياغة مشاريع اصلاح القوانين الوطنية . احد هذه القوانين هو قانون العمل يوفك ان يكون جاهزا للاصدار . واستجابة للمطالب الراهنة بالعدالة والمشاركة تقوم بتوزيع نسبي للأرباح بين ارباب العمل والعمال وبذلك يتهيأ مناخ من الانصاف والتفاهم .

وبطريقة مشابهة لن يلقي أي جهد لا يوفر الأساس المادي لرفاه المجتمع السلفادوري الا وهو الأرض ومن يفلحونها أي تاييد . واليوم يمكن لمزارعينا ، أولئك المجهولون الذين يموغون آمالنا الحقيقية بغفل قانون العمل هذا ، ان يشكلوا النقابات بحرية وان يتمتعوا بكامل حقوقهم الجماعية . وفي حقيقة الامر ما انفكت الحركة النقابية الزراعية ضرورية لاهدافنا التاريخية ولا يمكن ان يكون لهذه الديمقراطية الجديدة أي معنى ما لم تعتمد على ماضينا وعلى أمل مراعنا الا وهو نظام الأرض السابق البالي وهو السبب الأبدي لسوء التفاهم والاحقاد في المجتمعات المتخلفة . وبغفر مشروع يمكنني ان أقول للمجتمع الدولي اننا قد تمكنا من تلبية آمال شعبنا وتاريخنا لان الاملاح الزراعي الذي لم نحققه الا منذ ست سنوات ، والذي كان يضرب بجذوره عميقا في تاريخ امريكا ، قد حقق اهدافه الرئيسية . وفي المرحلتين الأولى انتقلت ملكية ٤٠ في المائة من أفضل الأراضي الى التعاونيات ومزارع الملاك مما يعني ان ما يربو على ٧٠٠ ٠٠٠ سلفادوري يتمتعون الآن بإعادة توزيع حقيقي للثروة الزراعية مع إعادة صياغة كاملة لنظام الاستئجار .

ولكن حتى تكون إعادة التوزيع أكثر فاعلية وانصافا ، استنادا الى معيار حقيقي للمشاركة ، انشيء صندوق للتضامن التعاوني بغية ضمان مشاركة القطاع الذي جرى فيه الاصلاح بمافي ارباحه في تمويل أية تعاونيات لا يحتاج لها التمويل أو قد تظلم بمشاريع خاصة .

ومن الصعب أن نتصور ان إصلاحا على هذا القدر من الشمول والابتكار في نظام من الهياكل الناقمة لن تعثر به المشاكل ومواطن القصور ، بيد اننا على يقين أنه بالصبر الذي يتحلى به شعبنا ، وعزم حكومتنا ، والتعاون التقني والاقتصادي من جانب المجتمع الدولي فإن هذا المشروع النبيل والعادل الذي يمثل عنصرا رئيسيا في ثورتنا الديمقراطية الجديدة سيؤدي عمله بطريقة أفضل يوما بعد يوم وسيحقق هدفه السامى . ومن المهم القول ان هذا الدعم والمساعدة ضروريان على نحو خاص لأنه تمشيا مع دستورنا فإن المرحلة الثالثة والاخيرة من هذا الاصلاح ستنفذ في كانون الثاني/يناير القادم وبموجبها لن يسمح لأي فرد بخيازة ما يزيد عن ٢٥٠ هكتارا .

لقد تغيرت السلفادور . فإلغاء الطابع الديمقراطي في السلفادور على الائتمان قد مكن آلاف العمال في المدينة أو ممن يفلحون الأرض من اكتساب حق الحصول على تسهيلات الائتمان بحرية . ومن الممكن الآن ضمان ألا يبقى الائتمان مجرد حكر على بضعة أنظمة مصرفية . وهكذا تمكنا من تعزيز النظام الزراعي الجديد بتوزيع الائتمانات . وفي خضم الازمة المالية الخطيرة التي نجمت عن هذا الصراع الفادح ، فاندنا نخطع الآن بهسالة بالاملاح الاقتصادي . وهذا يتضمن تحديث الهياكل الجامدة لاقتصادنا ، وجعلها أكثر نشاطا وتتمشى مع الحالة الجديدة التي تقوم فيها الدولة بدور سليم فيما يتصل بالحالة الاقتصادية لحماية الغالبية وضمان رفاه كل شعب السلفادور .

وفي ظل هذا المفهوم الديمقراطي القائم على المشاركة لا بد من وجود سيطرة حازمة على أسعار السلع الأساسية ، والحفاظ على تدني معدلات أسعار الفائدة والائتمان من أجل الاسكان لمحدودي الدخل ، مع وضع قانون تكميلي يتناول ايجارات المساكن . كل هذه جوانب مختلفة كُفلت في الوقت الراهن . ويجب أن نضيف اليها منح ثلاث زيادات متعاقبة للموظفين العموميين ، وتنفيذ آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاجل في

المناطق شبه الحضرية من أجل القطاعات الأكثر فقرا والمزارعين والعمال . والخطوة الوطنية لتحقيق الانتعاش في المجال الاقتصادي والاجتماعي بتوجيهها لكل أفراد الشعب السلفادوري في جهد وطني متبقي على وحدتنا في العمل من أجل التعمير . ويجب الاعتراف بضخامة هذا الجهد الذي تقوم به الحكومة ، مع مراعاة المعوقات المالية الجسيمة الملقة على عاتقها بسبب هيكلها الحالي .

هذه الاملاحات ، جنباً الى جنب ، مع الاملاحات الادارية والثقافية ، تعد دليلاً على أن السلفادور تكافح بغية ترسيخ نمط محدد للشورى الديمقراطية يتعارض مع الماركسية الشمولية والفردية الليبرالية اللتين لا تحققان مطالب مجتمع حر .

وبنفس روح المشاركة هذه لاننا نطمح في المجال الاقتصادي أيضاً نظاماً للإصلاح الضريبي لضمان إعادة توزيع أفضل للعبء الضريبي على القطاعات الاقتصادية الأقوى . وقد تحقق هذا عن طريق الالفاء غير المباخر للضرائب ، ومن جانب آخر عن طريق فرض ضريبة على صافي راس المال ، وفائض السلع ، والسلع الكمالية مما سيكفل نظاماً أكثر انصافاً يتحمل فيه جميع السلفادوريين ، كل حسب موارده المالية ، تكاليف الصراع الراهن . وهكذا فإننا ، شيئاً فشيئاً . نوفر مناخاً يفضي الى ضمان مساهمة القطاع الخاص في الانتعاش الاقتصادي .

ومن الصحيح ان ارباب العمل يقومون بدور غاية في الأهمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ومن الصحيح أيضاً انه يجب على جميع السلفادوريين المساهمة في تقديم التضحيات والجهود اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتغلب على هذا الصراع اللإنساني الذي نخوضه .

وفي هذا الصدد ، نشاهد القطاع الخاص في السلفادور طرح شكوكه وتحفظه وتحامله جانباً ، وان يفضي الى نداء بلده باتباع مسار التنمية مدركاً أن جهوده ستعزز مكاسب الديمقراطية .

لقد تغيرت السلفادور ، ولهذا فمما يشير بالغ الأسى بالنسبة لنا أن هذه الثورة ، التي تتجه صوب الحرية والتي نمارسها يومياً بالدم والالام ، تسوء فهمها ،

وكثيرا ما تنتقدنا حكومات معينة مثل حكومتي كوبا ونيكاراغوا . لقد نصبت نفسها منتقمة من اعمالنا بلا مسوغ . وهي لا تقيم وزنا لحقيقة ان الاولى ظلت تشد شعبها الى نيرها الحديدي طوال عقود من السنين ، في ظل حزب واحد ، شيوعي وديكتاتوري غاشم ، في الوقت الذي تتبع في الاخرى نفس الطريق لسوء الحظ .

ومن الصعب في بعض الاحيان ان ندرك استحالة تصرف النظام الدولي باحساس اكبر بالعدالة بالنسبة للجميع مادام الجميع يمكنهم رؤية ان هذه الحكومات جعلت نفسها جديرة بالاكبار نظرا الى ان لديها مقررين خاصين بشأن حقوق الانسان بينما تنتهك هذه الحقوق انتهاكا مارخا ومستمرا .

لقد تغيرت السلفادور . ونؤمن انه يجب ان يكون لدينا نظام يستند الى ارادة الاغلبية ، نظام يستلهم الحرية الحقبة ويميزها من اجل الانسان ، لانه دونها لا يمكن ان تقوم للديمقراطية قائمة . وهكذا فإن حكومتي عاقدة العزم على تعزيز الديمقراطية بحرية التعبير الكاملة غير المقيدة ، وهي حرية تطبيقها وتمارسها يوميا جميع المؤسسات في بلدي الذي يتمتع بهذا الحق غير القابل للتصرف .

وتنهض حكومة السلفادور برئاسة السيد خوسيه نابليون دوارتي باحترام حقوق الانسان وتطبيقها . وفي هذا المجال الحساس ، قطعت بلادي شوطا كبيرا . ومن الضروري أيضا أن نبرز التقدم المحرز في القطاع العسكري ، حيث بذلت جهود جبارة من أجل جعل جيشنا أكثر دراية وأكثر المأما من الناحية التقنية . ولدى السلفادور الآن قوة مسلحة تلعب دورا هاما في تحقيق الوثام والتفاهم بين أفراد الشعب السلفادوري . وكذلك ، من الضروري أن نبرز الجهود المحددة المبذولة في هذا المجال التي أتاحت معاقبة كل أشكال إساءة استعمال السلطة أو العنف العشوائي . ولقد اعتقل متهمات سبعة وثلاثون من أفراد القوات المسلحة وحوكموا لقيامهم بجرائم مختلفة ارتكبت ضد المواطنين .

ومن ناحية أخرى ، فإن عدد الاغتيالات السياسية أخذ في الانخفاض ، اذا أخذنا في الاعتبار أن هذا العدد يشكل في عام ١٩٨٦ اثنين في المائة من الاحداث بالمقارنة بأرقام عام ١٩٨٠ . ولا يمكن أن تعزى هذه الاحداث بمفة مباشرة أو على سبيل الافتراض الى أية عناصر في القوات المسلحة .

وعلى النقيض من ذلك ، فقد شهد شعب السلفادور بأسى ودهشة قيام عناصر جبهة فارابوندو مارتي الديمقراطية الثورية للتحرير الوطني بتنفيذ أعمال ارهابية شملت أحيانا تدمير مراكز الاتصالات الهاتفية والهجوم بالأسلحة على المواصلات العامة وحرق مواقع البن والتدمير الشامل لأبراج الأسلاك الكهربائية وزرع الألغام بغرض تشويه وبتر أطراف ضحاياها ، خصوصا في صفوف المزارعين البسطاء الذين يحرقون الأرض والذين للألف يتعرضون أكثر من غيرهم لهذا العنف الذي أودى بحياة أطفالهم .

وهذا يبين درجة اليأس لدى شبكة رجال العصابات ويبرر أيضا فرار العديد من صفوف حركة رجال العصابات وحقيقة فقدانهم للدعم الشعبي والدولي واتجاههم صوب هزيمتهم التاريخية النهائية .

ونأمل أن يبين المقرر الخاص ، في تقريره المقبل عن حقوق الانسان ، الزيادة الكبيرة في عدد الفارين من صفوف رجال العصابات ، الفارين الذين انضموا الى العملية الديمقراطية حيث يلقون معاملة جيدة في جميع مراحل إعادة التأهيل مما يبين

بوضوح أن هذه الجماعات تنهار بسرعة . ونحن نضمن لها في كل الاوقات احترام القنوات المسلحة الكامل لحقوقها الاساسية .

ونحن ، مع ذلك ، لا ننكر وجود أخطاء ومشاكل لكننا بيّنا أننا عاقدو العزم على التغلب على هذه المشاكل وعلى ضمان أن يتخذ هذا الصراع الذي فرض على شعبنا طابعا أكثر انسانية .

إن السلفادور قد تغيرت . وتنظر حكومتنا بقلق الى الموقف المتخذ ازاء مسألة حقوق الانسان في السلفادور ، خصوصا في بعض الهيئات الدولية الحكومية أو غير الحكومية ، التي تحفزها حكومات أو مجموعات تطعن بشكل مستمر على ما يبدو في شرعية مؤسساتنا الديمقراطية بغية تهيئة المناخ للسياسة الاستراتيجية التي تتبعها المجموعات المتمردة في بلادي . ولم تال بلادي جهدا لتحقيق السلام والعدالة ، ولهذا نرحب بمعاملة أكثر انصافا من جانب هذه الهيئة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال حقوق الانسان والحريات الاساسية . ومن ثم ، نأمل أن يتخذ موقف أكثر تفهما يتماشى مع الجهود التي نبذلها حاليا . بل اسمح لنفسي أن أقول أن بلادي ، مع كامل الاحترام ، قد رأت أنه بالنظر للتدابير المخلفة التي اتخذت في هذا المجال فإن استمرار وجود المقرر الخاص هو في الحقيقة عبء جسيم على بلادنا وسيكون من الانصاف ألا تجدد ولايته .

إن السلفادور قد تغيرت . ونحن نؤمن أنه لا يمكن ، دون الديمقراطية ، احلال السلام ، ودون السلام ، لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية . وتتقضي الضرورة أن توفر عملية اقرار السلام المجالات الضرورية للحرية السياسية بحيث يمكن لجميع القطاعات أن تشترك بحرية في هذا الواجب الجسيم الذي يقع على عاتق الدولة والمجتمع دون اللجوء الى العنف لكي يمكن التغلب على الخلافات في اطار حوار ديمقراطي صريح . وتؤمن حكومتنا أن السلام لا يعني فقط التوصل الى اتفاق بشأن تسوية للخلاف ، وهو لا يعني غياب الصراع المسلح بل يعني على نحو أعمق ضمان الأمن للإنسان ليحقق بالكامل كرامته وليتمتع بالقيم الابدية . ويعني السلام احترام حقوق الآخرين والاعتراف بها كشرط أساسي بغية توحيد جهودنا للتغلب على المشاكل والتحديات بطريقة بناءة .

وقبل عامين ، وفي هذه الجمعية العامة قدم الرئيس خوسيه نابليون دوارتي اقتراح سلم للمتمردين يستند إلى حوار رشيد ومريح يضمن استقرار العملية الديمقراطية وذلك باشتراك تلك المجموعات في العملية الاجتماعية في إطار ديمتورنسا الذي ينص بوضوح على الديمقراطية والتعددية السياسية على أوسع نطاق ممكن . ولقد تجلت تلك المبادرة ، التي طرحت بصورة ديمقراطية مريحة ، في طوء المحادثات اللتين عقدتا في لابالما واياغوالو في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٤ . ومع ذلك فقد أتاح لنا تلك الاجتماعات أن نرى أن الحوار الديمتوري لهذه المجموعات المتمردة كان مجرد تكتيك استفادت منه لافراخ دعائية محضة ترمي إلى احباط آمال السلم والديمقراطية لشعب السلفادور . وتظاهرت بالسعي للتوصل إلى حل سياسي للنزاع . ولقد عرض الرئيس في زيارته الرسمية في أيار/مايو هذا العام لبلدان فريق الدعم لمجموعة كونتادورا وبالتحديد الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبيرو ، العفو العام وضمان أمن المتمردين لقاء دليل واضح تمام الوضوح على رغبتهم في نبذ العنف والحرب كوسيلة للتوصل إلى السلطة . وعلى الرغم من الموقف المتطلب المتخذ من جانب جبهة فارابونديو مارتي الديمقراطية الخورية للتحرير الوطني أيدت حكومتي عملية الحوار ومستواصل تأييدها لأنها تشكل جزءا من المفهوم الأساسي للنظام والمجتمع والحياة التي نستمند منها الإلهام في إطار أمة ديمقراطية مسيحية . ولم تحظ هذه العملية بقبول وطني ودولي فحسب كعملية مجدية ، بل إن عددا كبيرا من أفراد جبهة فارابونديو مارتي الديمقراطية الخورية للتحرير الوطني اندمج بمحض ارادته في المجتمع مبديا بذلك رفضه للعنف وإعتمد المواقف والقيم التي تؤمن بها الديمقراطية الغربية .

واقترح الرئيس دوارتي ، في رسالته الرئاسية إلى الأمة في حزيران/يونيه من هذا العام ، اجراء جولة شالقة من المحادثات مما يبين ارادة حكومتنا السياسية

الراسخة لايجاد حل ديمقراطي للنزاع على أساس التفاهم المريح والشعور بالمسؤولية اللذين يتحلى بهما رئيسنا . وهكذا ، فقد وفى رئيسنا بالالتزام الذي قطعه على نفسه في قاعة هذه الجمعية . بيد أن الذين لجأوا الى استخدام السلاح قد اعتمدوا موقفا متمنتا بمطالبتهم بانسحاب الجيش الى مساحة ثلاثمائة كيلومتر مربع ، حيث أنهم يريدون اعطاء الإنطباع بأن المنطقة كانت تحت سيطرتهم مما يتيح لهم ، على معييد دولي ، المطالبة بالاعتراف بهم ، ولكن هذا مجرد وهم . وإذا أدركوا أن ادعاءاتهم قد أحبطت ، ألفوا الاجتماع ببساطة على الرغم من الضمانات التي قدمت لها الحكومة لهم كما حدث في ههاسبات سابقة .

وقد كشف ذلك عن الطابع غير الشرعي للجهة الديمقراطية الثورية - جهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني - وأثبت مرة أخرى الطابع الشرعي المؤكد لحكومة السلفادور التي زادت بشكل لم يسبق له مثيل من قدراتها على التحرك الدولي سواء بالسلب أو بالإيجاب ، وذلك لما تلقاه من تأييد شعبها وللأسلوب الحازم والمخلص والمتواضع والأمين الذي يتبعه الرئيس دوارتي وحدد به أهداف ومقاصد برنامجه السياسي وبرنامجه حكومته والخطا الوطنية للحوار .

وما زالت حكومتي على تصميمها الراسخ على طرق كل امكانيات الحوار باعتبارها السبيل الوحيد لكفالة السلم على ترابنا الوطني . وهي تستند في هذا الموقف المستمد من توافق الآراء الوطني الى كامل تأييد القوات المسلحة التي يرقى الى ولائها أي شك وهو ما يتجلى بوضوح في رسالة القيادة العليا العسكرية الموجهة الى الأمة والمؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر .

ويتعين على السلفادور بوصفها عضوا في المجتمع الدولي ، أن تتعامل مع هيكل متغير العناصر تتعارض فيه المواقف وتختلف في مناخ من المواجهة الايديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تصبح فيه متغيرات علاقة القوى والسيطرة العالمية هي العوامل التي تحكم العلاقات الدولية .

وذلك لان مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، واحترام سيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، والمساواة في السيادة بين تلك الدول ، ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والتعاون لتحقيق تنمية جميع الشعوب أصبحت اليوم أكثر من أي وقت مضى المبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياسة السلفادور الخارجية التي تستمد جذورها من حسن النية واحترام المعاهدات وامتثالها .

بيد انه لن تكون لتلك المبادئ أية قيمة بالنسبة للأجيال الراهنة والمقبلة في السلفادور ما لم تستكمل بتميز الديمقراطية ومونها واحترام حقوق الانسان وتحديد العناصر الفعالة في سياستنا الداخلية . وعلى ذلك فمن المنطقي أن تجسد سياسة السلفادور الخارجية مبادئ ومقاصد ومقتضيات سياستنا الداخلية .

ويمكننا ذلك من تحديد استراتيجيتنا وإرسائها على ثلاثة أركان أساسية وهي :
الشرعية ، المستمدة من منشأ الحكومة والعمليات التي طورتها لصونها وتدعيمها ،
والحياد حيث أننا لا نتدخل في شؤون الدول الأخرى ذات السيادة ونحترم حق الشعوب في
تقرير المصير ، والديمقراطية لأننا نرتبط بروابط التضامن الوثيق مع الديمقراطيات
القائمة على الحرية والتعددية والمشاركة الشعبية والمستندة الى مفاهيم المسيحية
الغربية .

وفي هذا الإطار الواضح المعالم تتجلى الاهداف والمقاصد التي لا غنى عنها
لتحقيق السلم بأبعادها الحقيقية الاقليمية والدولية والتي تتجلى في سياستنا
الخارجية .

ومن ثم ، فانطلاقا من نزعتنا الديمقراطية والسلمية العميقة ومما أبدينا
دوما من حماسة في السعي من أجل كفالة احترام وتعزيز حقوق الشعوب وحرياتهما
الاساسية ، كانت ادانتنا القوية لنظام جنوب افريقيا لتماديه في ممارسة الفصل
العنصري اللاإنسانية وجهوده الأثمة الرامية الى توسيع نطاق تلك الممارسة لتشمل
الدول المجاورة الأخرى .

ونحن نومي ونطالب بالشروع بأمانة ومدق في الحوار والتفاوض والمباشرة
عليهما باعتبارهما أفضل وسيلة لايجاد حلول لمشاكل الشرق الاوسط ولبنان وكوريا . وفي
هذا الصدد تقرر حكومتني بأن الصيغة التي اقترحتها كوريا الجنوبية لاعادة توحيد كوريا
تتضمن اسسا ايجابية ومفيدة لتحقيق ذلك الهدف بالتدريج .

أما عن الأوجه الاقليمية لسياستنا الخارجية ، فتري حكومتني أنه بالرغم من أن
أزمة أمريكا الوسطى تنبع من نظام يقوم على هياكل بالية لم تعد تفي باحتياجات
الشعوب وتطلعها الى التنمية والمشاركة السياسية فان مناخ المواجهة الباردة بين
الشرق والغرب كان له تأثيره على تطور تلك الأزمة .

ومما لا شك فيه أن الافتقار الى الآليات السلمية لحل المشاكل الاقليمية أهم
أيضا فيما نشهده من تقاعس متزايد عن احترام مبادئ القانون الدولي وقواعده .

ومن ثم ، ففي رأينا أن أمريكا الوسطى تعاني فراغا سياسيا ودبلوماسيا وأمنيا وقانونيا وأنه ينبغي ملء ذلك الفراغ لضمان اعتماد تدابير وإجراءات كفيلة بمنع تعرض نظمنا الديمقراطية لأنشطة داخلية وخارجية ترمي إلى زعزعة استقرارها . وبناء على ذلك ، انتهجت حكومة السلفادور موقفا يقوم على تأييد عمل مجموعة الكونتادورا تأييدا كاملا ومطلقا حيث نرى أن تلك هي أفضل وسيلة لملء الفراغ وتدعيم المبادئ التي يمكن أن تقضي إلى اتفاقات شاملة ومتزامنة وإقليمية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى إقرار السلم والأمن والديمقراطية وتحقيق التنمية المتواصلة .

ومنذ أن بدأت عملية الكونتادورا ، أفصحت حكومتي عن رغبتها السياسية الراسخة في التوصل إلى حل سلمي للأزمة الإقليمية وتأييدها وثيقة الكونتادورا . وأعلنت الحكومة على الصعيد الدولي أن هذا المك يُعد وثيقة فريدة وحاسمة ولا يبدل عنها ومضمونة . فريدة لأنها وحدها التي يمكن أن تكفل السلم والأمن والديمقراطية القائمة على التعددية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وحاسمة لأنها نتاج جهد اشتركت فيه أمريكا اللاتينية بأسرها في إطار عملية من المفاوضات الجادة وتم إقرارها بتوافق الآراء . ولا يبدل عنها لأنها تكتسب شرعية تاريخية وآلياتها عملية ومأمونة . ومضمونة نظرا لمصادقيتها وما تحظى به من تأييد عالمي .

بيد أن الصيغة النهائية لوثيقة الكونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى التي قدمت إلى حكومتنا في ٧ حزيران/يونيه الماضي لا تستوفي الشروط أو المتطلبات المتفق علي توافقها فيها كي يتم اعتمادها والتصديق عليها وذلك طبقا للالتزام الذي قطعته البلدان الخمسة على نفسها بموجب وثيقة الأهداف المؤرخة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ والتي تنص على جملة أمور من بينها "وقف سباق التسلح بجميع أشكاله وبدء مفاوضات بشأن تحديد وتخفيض المخزونات الفعلية من الأسلحة وبشأن عدد القوات المسلحة" (S/16041 ، ص ٦)

وينبغي ألا يغيب عن أذهاننا أنه نظرا لخطورة الحالة في أمريكا الوسطى ينبغي الوفاء بكل ما أبرم من اتفاقات والتزامات لا سيما تلك التي تحكم الجوانب السياسية ، فذلك هو الشرط الجوهري لنجاح مبادرة الكونتادورا . ولا بد أيضا أن أكرر ضرورة كفاءة فعالية آليات التنفيذ والمتابعة في مجال التحقق والرقابة فيما يتعلق بالالتزامات السياسية الواردة في وثيقة الاهداف .

والسلفادور إذ تؤمن برسالتها الى الديمقراطية وتتمسك بنزعتها المحبة للطمح تحت مجموعة الكونتادورا على مضاعفة جهودها لاقتناع نيكاراغوا بالالتزام بصيغة توافق الآراء وبالمطلوب التفاهم المتعين انتهاجه في المنطقة . ولن يتسنى مواصلة ذلك العمل اذا لم تبد نيكاراغوا ارادة سياسية واضحة واستعداد لاحترام الالتزامات المنصوص عليها بموجب وثيقة كونتادورا والتفديد بها .

أما عن أنفسنا فقد أهدينا بوضوح لا لبس فيه حسن نوايا ورغبتنا الاكيدة في تدويل الحوار والديمقراطية في المنطقة كبديل عن تدويل الصراع . وقد عرضت السلفادور على المجتمع الدولي "مبدأ الكونتادورا" الذي يبرز تطلع بلدان أمريكا الوسطى الى ابعاد هيج الديكتاتورية عن المنطقة الى الابد . ومن ثم فقد أثبتنا بجلاء ما تتسم به سياسة السلفادور الخارجية من شرعية واستقلال وبرهن على ايماننا الراسخ بالحوار المتعدد الاطراف .

لقد تغيرت السلفادور . ومن ثم فانني بكل ما تحظى به حكومتي من ثقة ، أدعو نيكاراغوا الى تغيير موقفها المتغارب الذي سيعوق ما بدأت الكونتادورا من حوار . وتفاوض على الصعيد الاقليمي والذي يقوم على اتخاذ اجراءات تستهدف حل الصراع الاقليمي في اطار شئائي وهو ما لا يمكن أن يغني أبدا في حل تفاوضي ومتعدد الاطراف ويمكن التحقق منه مثل الحل الذي اقترحته مجموعة الكونتادورا .

وبالمثل ، لابد لي ان احث حكومة نيكاراغوا على ان تدلل بجلاء على حسن نواياها على الصعيد الاقليمي ، وان تتوقف عن توفير ملاذ دائم للذين يرغبون في التهرب في السلفادور وعلى صعيد عالمي ، في انتهاك صارخ للقانون الدولي .

ان تدهور الحالة في المنطقة دون الاقليمية يحتم على دول أمريكا اللاتينية ان تنشئ مؤسسات اقليمية وان تنفذ الروح في المؤسسات الموجودة ، لكي تكمل عمل مجموعة كونتادورا وتتيح لنا ، شعوب أمريكا الوسطى ، التوصل الى حلول لمشاكلنا بتوافق الآراء ، من خلال اعتراف واقعي بالعوامل القائمة التي تميل الى الوحدة أو التفرق .

بتلك الروح ، تسهم السلفادور بنشاط في إنشاء برلمان لأمريكا الوسطى ينظر اليه باعتباره محفلا للتداول يمكن ان تبحث وتناقش فيه الاتفاقات بشأن المشاكل التي تواجهها ، ويكون في النهاية آلية لمتابعة أي اتفاق تتوصل اليه دول أمريكا الوسطى وللتحقق منه وللمراقبته .

لا يمكن لاحد ان ينكر اننا قدمنا دليلا واضحا على ارادتنا السياسية لإخراج مشكلة أمريكا الوسطى من نطاق المجابهة بين الشرق والغرب ، نظرا الى ان السلفادور كانت أول من صدق على معاهدة التعاون بين الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وبلدان أمريكا الوسطى ، لاننا نؤمن ان تحسين الحوار الاقليمي سيسهم الى حد كبير في إخراج المصالح العالمية المتطرفة من المنطقة .

وكما قال زعيم معروف من زعماء أمريكا الجنوبية :

"إن نجاح الديمقراطيات الفتية في أمريكا اللاتينية يعتمد على قدرتها على حل مشاكل عصرنا الاقتصادية والاجتماعية الضخمة" .

إن حكومة بلدي تعي ان الاختلالات الهيكلية الداخلية القائمة في البلدان النامية تسبب فيها الى حد كبير الإصرار على التمسك بعلاقات اقتصادية دولية مخفية ، وبالإضافة الى التكاليف العالية لخدمة الدين الخارجي ، فان بلداننا تعتمد على المراكز الدولية اعتمادا متزايدا . ويسهم هذا الاعتماد بدوره اسهاما كبيرا في اختلال اقتصاداتنا ، الذي يتجلى في زعزعة الاستقرار الاجتماعي السياسي المتزايدة ،

والذي لا يؤدي الى مزيد من التردّي في نوعية حياة شعوبنا فحسب ، بل يهاجم أسمى عملياتنا الديمقراطية أيضا .

لقد اضطلع العديد من بلدان منطقتنا بأكبر تكيف اقتصادي ممكن . وقد عنى ذلك بالنسبة لنا شئنا اجتماعيا باهظا ، لأنه خفّض مستويات انتاجنا وأوجد خلا ماليا بين الدخل والانفاق مما جعل عملية تشبّهت وانعاش الاقتصاد عملية بالغة الصعوبة . من الضروري في هذا الوضع زيادة التعاون بين الشمال والجنوب . وينبغي لهذا التعاون أن يقوم على أسس عادلة وأن يتم بمرونة أكبر من جانب الاقتصادات المتقدمة النمو التي ينبغي لها أن تدعم التغيرات الهيكلية في بلداننا لإيجاد ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مستقرة ، وليس العكس .

وقد قال رئيس كوستاريكا في كلمته أمام الجمعية العامة قبل فترة وجيزة :
 "فبالأمر لم تكن [المصارف الدولية] تهتم بكون أموالها تحافظ على حكم المستبدّين ، وهي اليوم لا تكثر بمعاملة من يدفعون الثمن من حريتهم" .
 (A/41/PV.9 ، ص ٩ - ١٠)

وتنادي حكومة بلدي على وجه السرعة حكومات البلدان الصناعية أن تفهم أن تردّي الأزمة الاقتصادية في أفقر البلدان يتناقض مع مصالحها هي نفسها ، لأنه يحرم قطاعات كبيرة من البشر من امكانية التمتع بالسيادة وتقرير المصير ، مما يؤدي بهم الى الشعور بإحباط شديد ، كما انه يؤدي الى اضطلال مصداقية النظام الديمقراطي بوصفه الطريق المثلى للحياة ، ويعرض للخطر مبرره التاريخي ، ونقيضا لذلك ، يشجع نظاما سياسية أخرى سبق أن رفضتها شعوبنا .

وأخيرا ، يجب ألا ننسى ما قاله غبطة البابا بولس السادس : إن التنمية أهم جديد للسلم .

إن حكومة السلفادور تشاطر تماما المجتمع الدولي قلقه إزاء تزايد أعمال الإرهاب التي تنتشر في مختلف أنحاء العالم وتؤدي بمزيد من أرواح الضحايا الأبرياء كل يوم .

إن تدمير الممتلكات العامة والبنى الأساسية للاقتصاد والمذابح العشوائية وأخذ الرهائن ووضع القنابل في الأماكن العامة صفات يتسم بها سلوك المجموعات الإرهابية التي تعمل في بلدي . فإدراكا من هذه المجموعات لتعذر إحراز نصر عسكري أو سياسي ، لجأت الى هذه الأعمال لتبين ، على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد العالمي بأسره ، قدرتها الواضحة على التحرك وعلى تقويض معنويات الشعب في نفس الوقت .

إن حكومة بلدي تكرر استعدادها لإلزام نفسها إلزاما تاما بأية تدابير دولية مشتركة لمحاربة هذا البلاء ، لأنه ما من قضية أيديولوجية أو سياسية يمكن أن تجعل هذا السلوك غير الرشيد مقبولا أو مفهوما أو مبررا ، إنه سلوك يهدد البشرية وتتنهاته منظمات غير انسانية تبعد نفسها يوما بعد يوم عن الحضارة .

وسيكون من الظلم لمشاركة الشعبين الشقيقين التاريخية ، اللذين يكافحان معا لتحقيق الأهداف المشتركة ، أن لم أشدد اليوم أمام المجتمع الدولي ، كدليل على الإرادة السلمية والمشاعر الداخلية لحكومتنا بلدينا ، على الالتزام الثام بمعاهدة السلم المبرمة بين جمهورية السلفادور وجمهورية هندوراس ، والموقعة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ في ليما ، وهي المعاهدة التي اتفقنا بموجبها على وضع نهاية لخلافاتنا التي فرقت بيننا في يوم من الأيام . وعلى أساس تلك المعاهدة ، اتفقنا على أن نقدم النزاع بيننا على الحدود - المتعلق بالأرض والجزر والبحر - الى محكمة العدل الدولية لتنظر فيه ، كمشال على اقتناعنا بأنه يجب التغلب على الخلافات والتوترات الدولية من خلال التقيد بمبادئ القانون الدولي والاعتراف بها .

وقد تمت المحادثات والمفاوضات ، التي أدت الى الاتفاق الذي سجل لدى المنظمة يوم أمس ، في جو من الصداقة والتفاهم المتبادل مما أسهم في تعزيز روابط التعاون بين السلفادور وهندوراس .

إن بلدي يعيد التأكيد على عزمه الامتنثال لقرار محكمة العدل الدولية بشأن نزاع الحدود ، لاننا مقتنعون بأن القانون والعدالة سيسودان في قرار أعلى هيئة قضائية دولية .

وقامت حكومتنا بلدينا ، بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبدعم من اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالهجرة ، بوضع برنامج لإيجاد الظروف الصحيحة والثقة الضرورية لعودة اللاجئين السلفادوريين الموجودين في هندوراس عودة طوعية ، وعلى نحو تدريجي ومنظم ، يتيح لهم الاستقرار في مواطنهم المختلفة في المنطقة . ويهذل هذا الجهد على أساس النهج الانساني الذي تشبهاه حكومة بلدي إزاء الصراع الذي كُتب علينا أن نعيش معه .

ان السلفادور تعتقد أن سباق التسلح المتسارع الذي يعاني منه العالم يهدد قيم الديمقراطية والحرية . ومن المستحيل أن تتمكن حكومات أمريكا الوسطى من تحمل مسؤولياتها التاريخية إزاء تنمية شعوبها اقتصاديا واجتماعيا اذا كان عليها أن تستخدم مواردها القليلة للحصول على كميات كبيرة من الاسلحة لأسباب دفاعية محضة . ولذلك ينبغي للحكومة الساندينستية أن تتخلى عن مفهومها للأمن القومي القائم على تسليح الشعب وتصدير الثورة ، وعلى النقيض من ذلك ، ينبغي لها أن تقبل ، كما قبلنا ، وضع قيود على ترساناتها الحالية مما يجعل توازن القوى في المنطقة أمرا ممكنا ، وذلك كما اقترحنا في مجموعة كونتادورا .

وأود الآن أن أشير الى الازمة التي تعوق محاولة الأمم المتحدة تحقيق المقاصد التي انشئت من أجلها والتقييد بمبادئها . ان حكومة بلدي لا تعتقد بأن الازمة أزمنة مالية محضة ، بل ان لها أشارا أعمق على الثقة بقدره المنظمة على الإسهام في حل أكثر مشاكل عصرنا إلحاحا .

لهذا فإننا على استعداد لتأييد كل مبادرة تستهدف إعادة هيكلة المنظمة حتى تتمكن من جديد من الاضطلاع بمهامها على نحو فعال ، وأن تكون مرة أخرى جديرة بالثقة التي وضعتها فيها الدول الاعضاء .

ونود أن نؤكد مجددا تقديرنا العميق للعمل الذي يخطه به الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، كما نؤكد تأييدنا القاطع لإعادة انتخابه إذا ما رغب في ذلك .

هناك تغييرات كبيرة حدثت في السلفادور ، وهذا ما يحدوني الى أن أتوجه ببناء عاجل الى المجتمع الدولي - وبصفة خاصة الى كل البلدان الديمقراطية في العالم - بأن ينضم اليها في دفاعنا عن الديمقراطية التعددية القائمة على المشاركة ، وهي الديمقراطية التي يجري الآن توطيد أركانها في السلفادور من خلال تضحيات جسام ، وبأن يساعدنا - عن طريق التعاون التقني والمالي - في الذود عنها وحمايتها من الخطر المحدق بها بسبب نقص الموارد اللازمة لتأمين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يتوق اليه كل فرد يعيش في ظل الديمقراطية .

ونحن نؤمن بأن المرء لا ينبغي له أن يتكلم قبل أن يفكر ، وأن عليه أن يصدق وعده . وقد صدق الرئيس دوارتي وحكومته وعدهما ، وحكومتنا تعرف كيف تحكم . لذا فإننا على يقين من أن الفجر سيطلع قريبا ، بعد ليل طويل يهيم بالكراهية والاحقاد والضغائن ، وحينئذ سيشارك بفخر كل أبناء السلفادور في إنشاد تلك السطور من نشيدنا الوطني التي تذكرنا بأن :

"السلم في معادة غامرة ظل دأشما

أرفع أحلام السلفادور

وظل مونه هدفنا الدأش

والحفاظ عليه أعظم مجد من أمجادنا" .

السيد غورينوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد قيل الكثير من فوق هذا المنبر . ولكن أكثر

الكلمات ترددا

(السيد غورينوفيتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

هنا هي تلك التي لم تفقد قيمتها رغم تكرارها عبر السنين . وهذه القيمة الثابتة إنما ترجع الى ما تجسده من مفاهيم . إن "السلم" و "الامن" ، و "حرية الشعوب" و "الرخاء" و "مستقبل أفضل للبشرية" ، كلها عبارات من هذا القبيل . وهي تكتسب مغزى خاصا عندما تفتقر بمقترحات محددة وتدابير عملية تهدف الى ترجمة هذه المشكل العليا الى امر واقع في العلاقات الدولية المعاصرة ، وتحويلها الى أساس قيمي عليه الاجيال المقبلة حياتها .

تمر البشرية حاليا بمرحلة حاسمة من تاريخها . وقد حان الوقت لان نقرر الآن ما اذا كان هذا التاريخ سيتخذ مسارا من التعقل والابداع السلمى ، أم انه سيتجه نحو كارثة عالمية شاملة . لقد ظلت البشرية عبر آلاف السنين ، حتى في اوقات المحن والحروب ، تتطلع الى الغد بأمل في مستقبل أكثر هريقا يحمل معه حياة أفضل وأكثر بهجة . أما اليوم ، فإن الانسان ينظر الى مستقبله بغزع عميق . وهذا الاحساس بالفزع انما ينجم عن الإجحاف الاجتماعى والدمار وتلوث البيئة والامراض والجوع التي تعمف بأمم بأكملها ، وفوق هذا وذاك ، الحظر الماثل في الأسلحة النووية ، الذي يهدد بالفناء التام . ولن يكون الانسان واثقا من مستقبله إلا اذا قضى بالجهود المشتركة على هذا التهديد .

إن إزالة خطر الأسلحة النووية والغضائية ، وعكس مسار سباق التسلح ، سيوفران للبشرية إمكانية الحفاظ على حضارتها وطابعها الانساني بكل معنى الكلمة ، وتحرير الموارد اللازمة لتحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى . فلا يمكن أن تكون هناك حياة طبيعية فوق برميل بارود نووى .

إن طابع الإلحاح الذي اكتسبته هذه الحالة ، وضخامة التصدي الذي تشكله ، يتطلبان أساسا فكريا سياسيا جديدا . فنظريات الماضى النمطية المكررة مثل "القوة تصنع الحق" و "الظف فى السياسة نوع من الاعتراف بالذنب" و "الاحتواء من خلال الردع" ، أصبحت كلها مفاهيم بالية ، ولم تعد كافية لتعزيز أمن شعوب العالم ، ولكنها على العكس من ذلك تعرض هذا الامن للخطر المباشر . إن الامين العام في

تقريره المقدم الى هذه الدورة عن عمل المنظمة حدد أيضا على الحاجة الى "القيام ببداية جديدة في الجهود المبذولة للتغلب على الجمود الذي يعترى القضايا الرئيسية" (A/41/1 ، ص ٢) . وقد أصبح من الحتمي التخلص من النظرية التي بمقتضاها يقوم أمن دولة على حساب أمن دولة أخرى . ففي عصر النواة والغذاء هذا لا يمكن أن يكون الأمن الحقيقي إلا أمنا للجميع .

إن الفكر السياسي الجديد ينبغي أن يترجم الى واقع عملي وأفعال . وانطلاقا من الحاجة الى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي وفي مجالات أخرى ، اقترح الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي ، ميخائيل غورباتشوف ، عقد اجتماع عاجل بين زعمي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وقد وافق الرئيس ريفان على هذا الاقتراح . وكما يعرف أعضاء الجمعية العامة فإن هذا الاجتماع سيعقد في آيسلندا في ١١ و ١٢ تشرين الاول/اكتوبر . وهذا اللقاء ينبغي أن يعطي دفعة شديدة القوة للمفاوضات ، وأن يوفر أقصر الطرق المباشرة المؤدية الى نتائج ملحوظة : ونحن لا ننظر الى تحسين العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في سياق مصالح الطرفين وحدهما ، وانما نعتبره أمرا ينطوي على أمن أكثر استقرارا للجميع .

لقد كانت الرغبة في التماس طريق مأمون يؤدي الى هذا الأمن العالمي هي التي حثت بدول المجتمع الاشتراكي الى التقدم بمبادرة مشتركة تستهدف "إقامة نظام شامل للأمن الدولي" ، وطرحها للدراسة على هذه الدورة للجمعية العامة .

وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، بوصفها أحد المشاركين في تقديم هذا الاقتراح ، مقتنعة بأن العلاقات فيما بين الدول يجب أن تقوم على مبادئ التعايش السلمي واحترام المصالح المتبادلة - والمصالح الأمنية في المقام الأول - التي تكفلها ضمانات مادية وسياسية وقانونية ، علاوة على الضمانات الأخلاقية والنفسية . كما ينبغي أن يكون أساسها التعاون : التعاون في الحفاظ على الحياة فوق كوكب الأرض ، والتعاون في حل كل المشاكل العالمية التي تؤثر على نوعية الحياة .

وقد علمتنا التجارب انه ما من دولة يمكنها الاعتماد على الوسائل العسكرية والتقنية وحدها لحماية نفسها ، حتى لو نجحت في تحقيق التفوق العسكري على الطرق الآخر - وهذا في حد ذاته هدف صعب المنال . ونظرا لطبيعة الاسلحة العصرية فإن الامن لا يمكن كفالته إلا بالوسائل السياسية . وقد بات من الضروري نبذ المفاهيم الامنية العتيقة ، وإفساح الطريق امام نظام شامل للامن الدولي يشمل كل المجالات التي تدخل في العلاقات بين الدول ، العسكري منها والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والانساني . ومثل هذا النظام لن يكون متسقا تماما مع مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة فحسب ، بل إن من شأنه أيضا أن يعزز من قوة تأثيرها ومن فعالية هذه المنظمة ، وسيكون الاستجابة الوحيدة الكافية للحالة الخطيرة التي تمر بها الانسانية اليوم . والامم المتحدة بطابعها العالمي ، من حيث عضويتها ونطاق القضايا التي تعالجها ، تمثل محفلا فريدا وملائما بشكل خاص لتحقيق هذا الهدف . وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، بوصفها أحد الاعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ، على اقتناع بان هذه المنظمة التي احتفلت في العام الماضي بمرور أربعين سنة على انشائها قد اكتسبت من النضج وشراء الخبرة ما يؤهلها لبلوغ ذلك الهدف .

إننا واقعيون ، ونفهم أن النظام الشامل للأمن الدولي لن يتحقق بين عشية وضحاها بلزمة محرية ، بل يتطلب من جميع الدول بذل جهود مستمرة . والضروري هو إبداء الإرادة السياسية وبعد النظر ، والاستعداد للحوار والقابلية والاستعداد للتغلب على الحساسيات والانانية قليلة التبرص قصيرة الأجل بغية التوصل إلى حلول ثوفيقية تكون مقبولة للجميع بما يحقق المصلحة المشتركة .

إن وقف سباق التسلح على الأرض ومنع انتفازه في الفضاء الخارجي ، والقضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل ، لابد أن تكون أحد العناصر الرئيسية الأساسية في نظام الأمن الشامل . وقد كتب الفيلسوف الألماني والإنساني المعروف يوهان غوتفريد فون هيردر ، في القرن الثامن عشر ، في وقت كانت الأسلحة فيه بدائية بالمقارنة إلى ما هي عليه اليوم ، فقال : "إن بلطة القتال لا يمكن أن تنهي شيئاً ، لكنها يمكن أن تسبب الكثير من الدمار" . وصحة هذه الكلمات تضاعفت اليوم آلاف المرات . إن سياسة سباق التسلح الضارة الخبيثة قد أدت بنا إلى نقطة تتجاوز القدرة على التدمير الشامل . والوقت نفسه الآن لم يعد في صالح البشرية ، لأن وسائل جديدة للغناء تستحدث وقد لا تمكن السيطرة عليها إطلاقاً . وفي ظل هذه الظروف ، نجد أن الاعلانات القائلة بأن أي شيء آخر بخلاف تكديس الأسلحة يمكن أن يكون السبب في انعدام الثقة بين الدول ، اعلانات غير صحيحة . ودون الدخول في جدل فلسفي ، دعونا نسأل الذين يمتنعون هذه المسألة : هل تولد الأسلحة الثقة ؟

إن التحركات العملية البهتة مطلوبة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة في تصاعد الانطلاقة الداخلية لسباق التسلح . والغرض الحقيقية لتحقيق ذلك باتت متاحة لنا بفعل خط العمل الذي ينتهجه الاتحاد السوفياتي وجميع دول المجموعة الاشتراكية التي ترفض فكرة المواجهة ، وتتحدى الأنماط التقليدية في التفكير السياسي والحوار الممنوعة . لقد أعرب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، من خلال أعماله الملموسة ، عن استعداداته للسمي صوب تحقيق حلول توفيقية لجميع المشاكل التي تشير الجدل أو الشك .

إن الاقتراحات السوفياتية المقدمة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ والتي تحدد برنامجاً لتحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل بحلول عام ٢٠٠٠ ، تتماشى مع

مقتضيات عصرنا الحديث . وهذه الاقتراحات التي تعتبر اقتراحات جهرية من حيث هدفها - لانها ترمي الى تخليص الارض بالكامل لا من الاسلحة النووية فحسب ، بل ومن الاسلحة الكيميائية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل - اقتراحات تنص على ضرورة اتخاذ تدابير التحقق الفعالة والامتناع المارم ، في كل مرحلة من مراحل تنفيذها ، لمبدأ الأمن غير المنقوص لكل الدول . وهي تقوم على افتراض أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية يجب أن يضربا المثل للدول الأخرى الحاضرة للأسلحة النووية بأن يتخذا تدابير حقيقية لنزع السلاح .

لقد قدم الى الأمم المتحدة برنامج واسع النطاق بشأن "سلم الكواكب" ينص على تطوير التعاون السلمي المتنوع في الفضاء الخارجي لصالح جميع الدول ، وإنشاء منظمة عالمية للفضاء . وهذا الهدف يتناقض تناقضا كبيرا مع خطط "حرب الكواكب" الخطيرة ، ومن الواضح لأي فرد عاقل أي من هذين الخيارين هو الذي يحقق على أفضل وجه مصالح مكان هذا الكوكب .

وإذا كنا نسعى حقا بإخلاص لتحقيق هدف القضاء الكامل على الاسلحة النووية ، لا بمجرد المواقف الخطابية ، فلماذا نسلك تحقيقا لهذا الهدف السبيل المحفوف بالاضطراب والباهظ الكلفة بالنسبة لكوكبنا والمتمثل في توسيع نطاق سباق التسلح ليشمل الفضاء الخارجي ؟ ولماذا نتخلى عن الامتناع للمعاهدات التي تكبح جماح سباق التسلح النووي ، ونقوض الاتفاقات التي تعزز الاستقرار ؟ وأشير هنا الى معاهدات تحديد الاسلحة الاستراتيجية ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية . هذا نهج خاطئ لا يتفق مع المنطق أو مع النوايا الحقيقية ، لأن هناك نهجا أسهل وأوضح - هو القضاء التدريجي المتبادل على الاسلحة النووية حتى قبل نهاية هذا القرن . وإذا ما تلاشت الاسلحة النووية لن تكون هناك حاجة الى الدفاع ضد تلك الاسلحة .

ويجدر هنا التأكيد على أن الاتحاد السوفياتي لا يكتفي بتقديم الاقتراحات فحسب . فروحه البناءة وإخلاصه يذهبان الى درجة تقديم عنصر رئيسي جديد في الممارسة الدولية . لقد اتخذ اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، على نحو منفرد ،

تدابير واسعة النطاق لضبط وتحديد الأسلحة : وهي تتضمن التعمد بالا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية ؛ ووقف التدابير المتخذة ردا على وزع الولايات المتحدة للقذائف النووية في أوروبا ؛ وبعد ذلك إنهاء حالة التأهب لعدد كبير من القذائف متوسطة المدى في أوروبا ، والتعمد بعدم وضع منظومات مضادة للتوابع في الفضاء الخارجي ؛ وقبل كل شيء ، الوقف المؤقت الانفرادي الذي لايزال ساري المفعول منذ آب/اغسطس ١٩٨٥ ، لكل التفجيرات النووية .

ولقد جرى تمديد ذلك الوقف المؤقت في أربع مناسبات متعاقبة ، رغم أنه كان من الواضح أن هذا القرار صعب وخطير من الناحية الامنية بالنسبة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، نظرا للاستمرار ، بلا هوادة ، بطريقة استفزازية ، في تجريب الأسلحة النووية في الولايات المتحدة . إن الاتحاد السوفياتي ، باعلانه الاخير مدّ الوقف المؤقت ، قد احتفل بالسنة الدولية للسلم احتفالا عمليا بأن أوقف اجراء التجارب النووية . وهذا مثال عملي على النهج المتسم حقا بالاحساس بالمسؤولية تجاه مشاكل عالم اليوم - وهو مثال يعطي البشرية أملا أكبر في تخليص نفسها من الخطر النووي .

إن وقف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية المتبادل للتجارب النووية وحظرها سيكونان أمرين هامين في حد ذاتهما وميشكلان ، علاوة على ذلك ، خطوة حقيقية صوب نزع السلاح النووي . إن المطلوب ليس أنصاف الحلول بل ايجاد الحل الجذري للمشكلة . وتمرب جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية عن الامل في أن تنماع الولايات المتحدة للرأي العام العالمي وأن تدرك الحاجة الى وقف التجارب النووية .

إن هدف القضاء التدريجي على الأسلحة النووية يتضمن أيضا عنصرا جغرافيا ومسائل ذات صلة بمستويات الأسلحة التقليدية . لذلك ، ومن أجل المساعدة على تحرير أوروبا من الأسلحة النووية ، اقترح أن يقضى على تلك القذائف النووية المتوسطة المدى في تلك القارة وأن تقام هناك مناطق خالية من الأسلحة النووية . وبالإضافة الى ذلك ، اقترحت الدول اعضاء معاهدة حلف وارمو أيضا على الدول اعضاء منظمة حلف شمال

الاطلسي وجميع البلدان الاوروبية برنامجا ينص على أن تخفض في المستقبل القريب بنسبة الربع القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في اوروبا ، من المحيط الاطلسي الى جبال الاورال .

وقدمت مقترحات جديدة أيضا تساعد على وضع صيغة نهائية دون مزيد من الابطاء للاتفاقية الخاصة بحظر الاسلحة الكيميائية والقضاء على مخزوناتا وعلى القاعدة الصناعية لانتاجها ،

كانت هذه قائمة موجزة وشاملة للمقترحات الرئيسية التي قدمتها البلدان الاشتراكية . وهي على استعداد للنظر باخلاص في المبادرات التي تتقدم بها البلدان الاخرى . تلك هي سياستنا ، وهي تستند الى المقررات التي اتخذت في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، وتمتد جذورها الى واقع عصرنا الحالي . وهي مقررات تملئها مسؤوليتنا إزاء المستقبل وتأخذ في اعتبارها الشواغل المشروعة لجميع الاطراف .

وإذا لم يكن قد تحقق حتى الآن أي تقدم في مجال القضاء على الحظر النووي في الفضاء وعكس اتجاه سباق التسلح ، فذلك راجع الى أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم إلا عن طريق الجهود المتضافرة والادراك العام لمسؤوليتنا المشتركة . ومن المأمول أن يبدي من قدمت اليهم دول المجموعة الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز ، اقتراحاتها ، استعدادا صادقا للانخراط في تحرك مزدوج على الطريق المفضي الى نزع السلاح .

هناك من يدعون أن تكديسهم للأسلحة إنما هو من أجل التفاوض ، ولا يتطلب الأمر ، بعد ذلك ، إلا نقلة صغيرة كيما يصبح التفاوض شيئاً لا غاية من ورائه إلا تكديس الأسلحة . فالقدرة العسكرية التي قُصد بها أن تستخدم في المساومة تتعاطم باستمرار دون أن يصاحب تعاطفها ، لسوء الحظ ، أي تقدم على طاولة المفاوضات . فلماذا بدأت الأمر كذلك ؟ لأن الولايات المتحدة لا تريد أن تتقبل الحقيقة الماثلة في أن التصرف من موقف قوة ليس وسيلة للتوصل إلى اتفاقات تتصف بمصدق النية . فالهدف المنطقي لمثل هذه السياسة هو إجبار الطرف الذي تجري المساومة معه على الرجوع ، وفرض حلول غير منصفة عليه . وهذا مستحيل في عالم اليوم . والنتيجة النهائية لذلك ازدياد حدة التوتر النووي . فهل يخدم هذا على نحو أفضل المصالح الحيوية لجميع الأمم . بما في ذلك الولايات المتحدة ذاتها ؟ وهل يكفل قدراً أكبر من الأمن للعالم ؟ الواضح أن الجواب بالنفي .

من المأمول ألا تقع البراغماتيكية والوعي بالواقع - وهما سمتان يتسم بهما الأمريكيون - فريسة لداء النظر إلى الأمور من منظور عسكري ، وأن تسود الواقعية والوعي بالحاجة إلى البحث المشترك عن طرق لتطبيع الحالة الدولية ، وإنهاء التسلح الذي لا مغزى له ، والقضاء على الأسلحة النووية فيصبحان أساس تقييم الولايات المتحدة للموقف ومنطلقاً لتصرفاتها . إن اتفاق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن مؤتمر القمة الذي سيعقد في القريب العاجل في ريكجافيك يبعث على التفاؤل . ومن المهم أن يمهّد ذلك الاجتماع الطريق للتوصل إلى اتفاقات هامة فيما يجري مستقبلاً من محادثات واجتماعات .

لقد أظهر التاريخ أن السياسة ذات التوجه العسكري والرغبة في التوصل إلى السيطرة على العالم اتجاهات تتعاطم عزلتها في الساحة الدولية على المستويين الأخلاقي والسياسي . فالمحاولات القوية لغرس أنماط فكرية عسكرية التوجه في عقول الشعوب لم تحرز النتيجة التي كانت متوقعة من ورائها ، وهذا ما لا تدع مناقشات الجمعية العامة أي مجال للشك فيه . وفي الوقت نفسه ، يمكن القول بمنتهى الشقة أنه ما من أحد يسمى إلى وضع الولايات المتحدة في مأزق . بل ، على العكس ، هناك رغبة

مشتركة في اشراك الولايات المتحدة في جهود مخلفة ترمي الى تحقيق تقدم في العلاقات الدولية ، وتنشيط الولايات المتحدة الى ضرورة قيامها بمسؤولياتها تجاه مصير السلم على الارض . فالجميع مدركون انه بغير المشاركة البناءة من جانب الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من البلدان ، لا يمكن أن يكون هناك حل دائم لمشكلة القضاء على خطر اندلاع الحرب واستمرار المنازعات الاقليمية وغير ذلك من المشاكل العالمية . وقد تجلى هذا النهج في مبادرات البلدان الاشتراكية الرامية الى بذل جهود جماعية ، كما تجلى أيضا في وثائق هراي الصادرة عن حركة عدم الانحياز .

ما الذي يقف عائقا في الطريق إذن ؟ ان العائق - الى حد كبير - هو المشاعر المعادية للسوفيات والفهم الخاطئ للايديولوجية الماركسية اللينينية .

فالبعض في الغرب لم يظن بعد الى أن جميع الشعوب - بما في ذلك الشعوب الشيوعية - لها الحق في الحياة ، ولها الحق في معتقداتها وطريقة حياتها ، بقدر لا يقل عن حق المعادين للشيوعية . فهل لدى الدوائر الغربية الحاكمة الاستعداد للاعتراف للاشتراكية بتلك الحقوق والعمل معها من أجل السلام ؟ وهل يمكنها التغلب على القصور الذاتي لدى العقلية المعادية للشيوعية واتخاذ موقف التعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ؟

لقد استمعنا من فوق هذه المنصة الى مزاعم بأن الماركسية اللينينية والحرب شيئان لا ينفصلان . فاسمحوا لنا أن نذكر ببعض الحقائق المعروفة جيدا للجميع ، بما في ذلك من أدلوا بتلك البيانات ، أن أول مرسوم صدر عن الدولة السوفياتية كان مرسوم السلام . وذلك نداء ، بالمناسبة ، رفضته الدول الرأسمالية . إن السلام أساس السياسة الخارجية السوفياتية ومبدأها الثابت . وكما هو وارد في البرنامج الحالي للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي : "إن عالما بغير حروب وبغير أسلحة هو العالم الأمثل للاشتراكية" . ومن المعلوم أن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لم يعتد في أي وقت على المؤسسات السياسية لبلدان أخرى ، بينما تعرض الاتحاد السوفياتي نفسه ، في أكثر من مناسبة ، للتدخل والعدوان المسلحين . إن المشاعر المعادية للسوفيات لاتزال محسومة اليوم لدى الدوائر السياسية في بعض الدول الغربية . وهي

مشاعر تتبدى في عدم الرغبة في الاستجابة لتعهد الاتحاد السوفياتي بالا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية بتعهد مماثل له . وأولئك الذين لا يرغبون في تلك الاستجابة يفعلون ذلك عن ادراك للحقيقة الماثلة في أنهم متى فعلوا ذلك سيتسببون في انهيار أسطورة العدوانية الشيوعية ، واضعاف قوة الدفع الايديولوجية التي تدير مولد سباق التسلح ، الذي يعود بالأرباح الوفيرة على المجمع الصناعي العسكري . غير أنه مما لا يقل أهمية عن التشبث بتلك والأرباح أن نبحث عن نهج للتوصل الى تسوية عادلة للصراعات الاقليمية . إن الصيغة المبتذلة ، صيغة "المواجهة بين الشرق والغرب" لا تنطبق هنا . فهي ليست بالية فحسب ، بل وتشوه تماما الواقع الذي تطبق عليه . وإذا كانت هناك رغبة حقيقية في إخماد بؤر التوتر ، تعين علينا أن نتناول جذورها الاقتصادية والاجتماعية وجذورها السياسية . ففي ذلك يكمن مصدر التوترات الحي ، مثلما يكمن في إنكار حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ، وفي أن تختار طريقها بحرية . ولن يمكن التوصل الى أية حلول حقيقية عادلة شاملة إلا عن طريق حل تلك المشاكل الجذرية .

فمن الممكن ايجاد تسوية هذا شأنها في الشرق الاوسط ، عن طريق الجهود الجماعية لجميع الاطراف المعنية ، على أساس انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتمرف ، بما في ذلك حق تقرير المصير وإنشاء دولته المستقلة الخاصة به . إن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط دون تأخير باشتراك جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، سيكون خطوة بناءة على الطريق صوب هذه التسوية . وهذا هو هدف الاقتراح السوفياتي الاخير الذي يطالب بتشكيل لجنة تحضيرية لذلك المؤتمر ، باشتراك الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن . لقد حققت شعوب نيكاراغوا وافغانستان وكمبوتشيا اختياراتها بالفعل وذلك بالاطاحة بالانظمة المعادية للشعب . وينبغي أن تتوقف جميع المحاولات الرامية الى منعها من مواصلة الطريق الذي اختارته لبناء مجتمع جديد .

كما أن الحالة المتفجرة في الجنوب الأفريقي أيضا تدعو للتوصل الى تسوية سياسية عاجلة . فمن الضروري التمسك بالبحث الجماعي عن الطرق التي تكفل الأمن للدول الأفريقية المستقلة في المنطقة ، والتوصل الى تسوية عادلة في ناميبيا دون أي تأخير وفقا لمقررات الأمم المتحدة . وسيكون فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب أفريقيا المنصيرية خطوة فعالة صوب استقلال ناميبيا والقضاء على نظام الفصل العنصري اللاإنساني ، كما أنه سيساعد أيضا على تحقيق السلم والاستقرار ، لمصلحة جميع شعوب المنطقة بما في ذلك السكان البيض في جنوب أفريقيا أنفسهم .

إن مصالح وتطلعات جميع أمم منطقة البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك قبرص وليبيا ولبنان ، ينبغي أن تراعى وتتحقق بإنشاء منطقة سلم واستقرار وتعاون في المنطقة .

إننا نواصل تأييدنا الثابت للجهود التي تبذلها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل تعزيز السلم وتخفيف حدة التوترات في شبه القارة الكورية ، وإعادة توحيد كوريا سلميا . إن اقتراح جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتحويل تلك المنطقة الى منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن أن يصبح عنصرا هاما في الجهود الرامية الى القضاء على مخاطر الحرب النووية .

لقد أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأكملها عاملا ذا أهمية متزايدة في الشؤون العالمية . والاقتراح الشامل الذي طرحه الاتحاد السوفياتي لضمان الأمن والتعاون في تلك المنطقة عن طريق الجهود الجماعية للدول ، يتفق مع فكرة النظام الشامل للأمن الدولي .

إن مشكلة حقوق الإنسان أيضا ، مشكلة يجب تناولها بجدية وشبكات . فلا تكفي الإشارة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، بل ويجب العمل أيضا من أجل انضمام الدول إلى الموكك الأساسية في هذا الميدان ، كالعهد الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، واتفاقية منع جريمة إبادة الاجناس وقمعها والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها . فمن المؤسف أن قلة فقط ممن يدعون لانفسهم صفة المدافعين الاساسيين عن حقوق الإنسان هي التي تظهر أسماؤها على قوائم الدول الاطراف في هذه الموكك . وقد اقترح الاتحاد السوفياتي أن تعدل جميع الحكومات تشريعاتها الداخلية كيما تتماشى مع القواعد الدولية في هذا الميدان . وهذا تصرف يكون من الطبيعي والمنطقي القيام به ، تماما كتعلم الابجدية ، لكن نفس أولئك المدافعين عن حقوق الإنسان ليسوا في عجلة للاستجابة لهذا الاقتراح .

إن احترام الحقوق الاجتماعية/الاقتصادية للشعوب واحترام الامن الاقتصادي المتكافئ لجميع الدول من الادوات الرئيسية لحل المشكلات الاقتصادية في العالم . فتجاهل متطلبات إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس ديمقراطي وعادل بلا تفرقة أو تمييز ودون لجوء لفرض حصار اقتصادي أو جزاءات غير مشروعة ، وامتداد فوضى التعامل الحر في سوق العرض والطلب بجانب هذا التجاهل ، لا معنى له في الحقيقة إلا أننا نفقد صلتنا بالواقع . قد يجادل البعض بأن فوضى التعامل الحر هذه ، تحقق الثروة ، إلا أنها ، في الواقع ، لا تحقق الثروة إلا للقلة ، أما للكثرة ، فتظهر فوضى التعامل الحر بوجهها الآخر المتمثل في البطالة والامية والافتقار إلى العناية الطبية والافتقار إلى الإمكان ، والظلم في التجارة الدولية ، وخنق البلدان بحبل المديونية الخارجية الناعم الخداع ، والجوع الذي يؤثر في أمم بأكملها . فمثل هذا النظام لا تقبله بحال من الاحوال غالبية سكان عالمنا .

الواقع أن سلسلة القضايا التي تواجه الامم المتحدة ضخمة ، وإذا ما أردنا أن نحلها بنجاح ، تعين أن نبذل جهودا مشتركة لزيادة فعالية الامم المتحدة وتعزيز هيبتها .

ومع ذلك ، ظهر في الآونة الأخيرة اتجاه معاكس من جانب بعض الدول الغربية يرمي إلى تقويض المنظمة والحد من أنشطتها وممارسة الضغط العنيف على بعض الدول الاعضاء فيها وتطبيق تدابير تعسفية تمييزية ضد البعض الآخر . إننا نشهد حالة تتعرض الأمم المتحدة فيها للاحتزاز السياسي المالي . والاحتزاز ظاهرة بغيضة في أي مجتمع وتكون هذه الظاهرة أشد بغضا عندما تستخدم ضد منظمة عالمية كهذه تعتبر رمزا لامل البشرية في عالم أفضل .

فما الذي ينبغي أن يكون عليه موقف الدول إن كانت تريد حقا أن تسمى إلى تعزيز التفاهم الدولي والامن ؟ إن الحالة الراهنة تتطلب اتباع نهج جديدة . وقد أكد أخيرا ميخائيل غورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي على ما يلي :

"تمر الحضارة الآن بمرحلة حاسمة في تطورها . وقد حان الوقت لأن يتخذ القادرون على التفكير السليم المسؤول ، موقفا حاسما ومحددا بغض النظر عن الخلافات الايديولوجية والسياسية . يجب أن تعمل الآلية التي تمكّن الجنس البشري من حماية ذاته . فلم يعد هناك وقت نضيمه ."

لقد أتاح النبوغ البشري للإنسان فرما هائلة وواجه البشرية ، في نفس الوقت ، بمخاطر هائلة . وقد ظهرت بوضوح تام الطبيعة المزدوجة لإمكانات اليوم في الخلفية الكامنة وراء حادث مفاعل تشيرنوبيل النووي الذي أضر أيضا على بيلوروسيا ، ويزيد الأمر تفاقمًا عدم إمكانية الاعتماد بصفة كاملة على التكنولوجيا مهما كانت متقدمة ويؤكد ذلك على نحو مؤلم الموت المأساوي لرواد الفضاء الأمريكيين والفشل المتكرر للحاسبات الالكترونية . إن المادة قادرة على أن تطلق كميات هائلة من الطاقة ، كغيلة بالقضاء على الحياة من على وجه الأرض ، ما لم نتمكن من السيطرة عليها . وإذا ما نشبت حرب نووية فقد تؤدي تحديدا إلى هذه النتيجة . لكن هناك العقل ، وهو أسس أشكال المادة ، وبوسع العقل أن يمنع وقوع ما لا سبيل إلى إصلاحه . إن ما نحتاجه الآن الجهود الدؤوبة المخلصة من جانب جميع الدول والشعوب لا التثديق بالالفاظ ، حتى نمنع انتصار القوة الفاشية التي لا ترحم على الفكر الجماعي للبشرية . وهذا الامم المتحدة ، والدورة الحالية للجمعية العامة هو تعبئة مثل هذه الجهود .

إن الاجتماع الوشيك لميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، ورونالد ريفان ، رئيس الولايات المتحدة ، ذلك الاجتماع الذي رجب به العالم كله بأمل ، ونجاح مؤتمر ستكهولم واعتماد الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاتفاقيات هامة لتعزيز الأمن في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، بالإضافة إلى ما جدّ من تطورات أخرى مشجعة في الشؤون الدولية ، تزيدنا ثقة في أنه من الممكن التوصل إلى اتفاقات لصالح السلم والأمن والحرية والعدالة والتعاون .

السيد باسندوه (الجمهورية العربية اليمنية) : وأنا أقف ، اليوم ، لألقي كلمة بلادي : الجمهورية العربية اليمنية ، أجدني في حيرة من أمري ، لا أدري أهنيئ الرئيس بالرئاسة ، أم أهنيئ الرئاسة بالرئيس . وعلى كل حال ، فإن انتخابه قد أعطى القوس لباريها ، وذلك بحكم ما يتمتع به من رفيع المؤهلات ، وما له من تجربة طويلة في العمل السياسي . ولئن دلّ الإجماع على اختياره لرئاسة هذه الدورة على شيء ، فإنما يدل على ما لبلده الشقيق والصديق من المكانة بين دول العالم . ويزيد من إحساننا بالسعادة لتبوئه رئاسة هذه الدورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ما يربط بين بلدينا من وشائج الإخاء ، وأواصر الصداقة القائمة على تبادل الاحترام ، والتعاون البناء .

ولتسمحوا لي ، بعد ما سلف قوله ، أن أزجي ، عبركم ، تحية تقدير وعرفان إلى سلفكم القدير السيد دي بينييس الذي شرفنا بتوليئه رئاسة الدورة الأربعين . ولعله من تحصيل الحاصل القول بأنه رأس الدورة الماضية بكل كفاءة وحكمة ، وتفان ، ولدرجة جعلته ينتزع منا ، عن جدارة ، كل الإعجاب والاستحسان .

ولا يغوتني أيضا أن أنوه بالجهود والمساعي القيمة والدؤوبة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار بما عهدناه فيه ومنه من الإخلاص ، والعزم ، في خدمة منظمنا هذه خاصة ، والمجتمع الدولي عامة . وأنتهز هذه المناسبة لأجدد تمنياتنا الطيبة له بالصحة والمعافاة التامة حتى يواصل أداء عمله الشاق على أكمل وأتم وجه .

خلال انعقاد دورتنا الماضية التي احتفلنا فيها بحلول الذكرى الأربعين على قيام الأمم المتحدة ، شهدت مدينة جنيف أول قمة ، منذ أعوام من الانقطاع ، بين الدولتين العظميين الرئيسيتين وذلك يوم العشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٥ . لكن ذلك اللقاء ، على ما انعقد عليه من آمال كبار ، لم يسفر عنه من الانفراج ، ولا ترتب عليه من التحسن في الوضع الدولي بصفة عامة ، وفي مجال سباق التسلح بصفة خاصة ، ما يكفي لإعادة الثقة والإحساس بالأطمئنان إلى نفوسنا على حاضر البشرية ومستقبلها . ومن ثم ، ما زال القلق يراودنا ، والخوف يتملكنا ، ذلك لأن سباق التسلح المروّع ما فتئ على أشده ، لما تهدأ حدته بعد ، ناهيك عن أنه لم يتم إلى هذه اللحظة ، الخلاص حتى من بعض ما تزرخ وتتعج به ترسانات الأسلحة من بعض أدوات ووسائل الدمار الكفيلة بالقضاء على عالمنا ، بكل من فيه وما فيه ، مرات ومرات . وحيال استمرار هذه الحال ، فلا عجب إن ظلت الحياة على أديم الأرض عرضة للانقراض ، في أي وقت من الأوقات ، سواء بفعل صولة غضب هوجاء قد تعرو هذا الجانب أو ذاك ، أو بسبب خطأ من أخطاء الصدفة من هنا أو من هناك .

ومثلما توافقت دورتنا الماضية مع عقد أول لقاء قمة بين زعميي الدولتين الكبريين ، تشاء الصدفة ، مرة أخرى ، أن يتزامن انعقاد دورتنا الحالية مع القمة الثانية بينهما ، وهو اللقاء المقرر عقده بعد أربعة أيام فقط ، في عاصمة أيسلندا ، بعد ما أمكن التغلب على ما طرأ من مشكلات كانت مستحول ، لو لم تتم تسويتها ، دون الاتفاق على إتمام ذلك اللقاء المرتقب .

ولئن كان اتفاق واشنطن وموسكو على الاجتماع على أعلى مستوى ، كما تتم الاتفاق بينهما على ذلك ، ينعش في النفوس الآمال ، فإننا نرجو ألا تكون نتيجة اللقاء القادم يوم الثاني عشر من الشهر الجاري ، مثل نتيجة سابقة ، قبض ريح ، وإنما نأمل - من غير إسراف - أن يتمخض عن اتفاقات إيجابية تضمن وضع نهاية عاجلة ، ولو بالتدرج للتنافس المحموم على اقتناء أفك أنوع الأسلحة ، وأشدّها قدرة على التدمير ، بالإضافة إلى إبطال مفعول ما هنالك في مخازن الدولتين وغيرهما من الدول

النووية ، من أدوات ووسائل الغناء المرعبة - وما أكثرها . كما نأمل أن يتوصل الجانبان إلى اتفاق على إبقاء الغناء بمنأى عن سباق التسلح عسى أن يكون الغناء - ذات يوم - ملاذا للإنسان من معير هذا السباق إن ضاقت به الأرض لا قدر الله . وكم هو غير معقول أن نسمع البعض يدعو ، في غير مبالاة ، إلى عسكرة الغناء ، كأنما الأرض على رحابتها ، ما عادت تتسع ساحة لممارسة هوايته وطموحاته الهدامة . ويكفي البشرية ما يحدث بها من الاخطار المهددة لوجودها فوق الأرض .

ولئن كان المراد من السعي المسعور لإدراك أسباب التفوق من حيث القوة على الغير ، هو التفرد بالهيمنة على شعوب ودول العالم ، فإن من الخير لمن يتوهم ذلك أن يعلم أن ثقة الشعوب وصداقة الدول تكسبه من الاحترام والتقدير ما لا يمكن أن يكتسبه بالقوة المجردة .

إن هذا التماذي المفرط في سباق التسلح يجعلنا نتساءل إن كانت البشرية قد باتت من الترف أو حتى من الاكتفاء لدرجة تجيز للبعض أن ينفق ما ينفقه على مثل هذا السباق المحموم ؟ طبعاً لا . فالحقيقة التي لا يمكن لأحد إنكارها أو دحضها ، هي أن الكثير من شعوب العالم ما فتئت تعاني من الفقر ، والجوع ، والتخلف ، والأمراض ، بل إن معاناتها في ازدياد . إذن ، أفليس حرياً بذلك البعض الذي يهدر الأموال الطائلة على اختراع وصنع وسائل الدمار والغناء ، أن يوجه تلك الأموال أو حتى بعضها نحو القضاء على المجاعة ، والفقر ، والتخلف ، والمرض التي تثن تحت وطأتها مئات الملايين من البشر ؟

إننا إذ نتمنى على الدولتين الكبيرتين أن تواليا لقاءاتهما دون توقف ، فذلك لأننا نأمل بأن تتوصلا إلى نتائج إيجابية هامة تكفل وضع حد لتنافسهما المسعور على امتلاك المزيد من أسلحة الغناء ، ومن ثم ، توجيه طاقاتهما لما فيه خير الإنسانية ونفعها من ناحية ، وإبطال مفعول ما هو مختزن لديهما ، ولدى غيرهما من الدول النووية ، من وسائل الدمار الرهيبة - وما أكثرها - من ناحية أخرى .

وإن الأمم المتحدة التي أنشئت لتسهم في تحقيق السلام وضمان الأمن في ربوع العالم ، مطالبة لأن تلعب دورا أكبر في إزالة كل العقبات والعراقيل من على طريق التوصل إلى مثل هذه الاتفاقات حتى يستطيع الإنسان ، في كل مكان من المعمورة ، أن يطمئن على حاضره ومستقبله ، فينام قريير العين ، هادئ البال .

إن اعتزاز بلادي الجمهورية العربية اليمنية بانتمائها إلى حركة عدم الانحياز ، إنما ينبع ، أصا ، من إيمانها العميق والمطلق بأن عدم الانحياز هو النهج الأمثل الذي يتعين عليها كدولة نامية أن تسلكه في مواجهة كل ضغوط الاستقطاب الدولي التي تتعرض لها مثل العديد من الدول . وإذا كانت هذه الحركة تشهد ارتفاعا في عدد أعضائها من الدول ، فإن ذلك ليؤكد مدى الإدراك المتزايد لدى العديد من الدول بأهمية عدم الانحياز كاختيار أمثل ، بل كخيار لا مناص منه لصيانة استقلالها ، وصون سيادتها الوطنية ، ودرء خطر التمحور عن نفسها .

وحيال ما قد يكون قد علق بمفهوم عدم الانحياز من لبس أو غيوم ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم أن مفهوم قيادتنا الرشيدة بزعامة الأخ الرئيس الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام العقيد على عبد الله صالح لعدم الانحياز مفهوم مبدئي وأخلاقي واضح ووضوح الشمس في رابعة النهار . فعدم الانحياز - في منظوره ، وعلى صعيد ممارساته - لا يعني ، مطلقا ، الحياد بين الحق وبين الباطل ، وإنما يعني الوقوف إلى جانب الحق والانتصار له ، والوقوف ضد الباطل ومقاومته .

وما دمتنا بصدد الحديث عن عدم الانحياز ، فإنني أود ، هنا ، الإعراب عن ارتياح بلادي التام لما حققه مؤتمر القمة الأخير الذي عقد في هراري - عاصمة جمهورية زيمبابوي الفتية والصديقة - في الأسبوع الأول من الشهر الفائت ، من نجاح . ولقد جاء ذلك النجاح ليثبت - من جديد - تعاظم الدور الذي باتت تخطط به مجموعة دول عدم الانحياز في دعم جهود هذه المنظمة الدولية الأم ومساعدتها من أجل إشاعة السلام والعدل في العالم ، وحل القضايا والمنازعات الإقليمية والدولية التي يحفل بها المجتمع الدولي . ويقتضي الإنصاف منا هنا أن ننوه أيضا ونشيد بالطريقة الفذة والرائعة

التي أدار بها دولة رئيس وزراء جمهورية زيمبابوي السيد روبرت موجابي اجتماعات ذلك المؤتمر ، وبمساهماته البناءة فيما حققه المؤتمر من الإنجاز ، الذي تمثل فيما صدر عنه من مقررات وتوصيات .

كم كنا نود أن تستهل الأمم المتحدة العقد الخامس من عمرها المديد بإذن الله ، وقد اختفت من عالمنا مظاهر الظلم ، وظواهر التوتر ، وأسباب الصراع ، وشبح الفقر ، وغائلة الجوع . لكن إلقاء مجرد نظرة سريعة حول المعمورة تكفي لا لتبعث فينا القلق فقط ، بل لتصيبنا بالإحباط .

على أن ذلك لا ينفي ما للأمم المتحدة من رصيد يتمثل في نجاحها في حل بعض المشكلات التي شارت عبر العقود الأربعة الماضية ، وفي الانتصار لحق عدد من الشعوب في تقرير مصائرهم ، وانتزاع حريتهم . ولكن من الحق ، أيضا ، الإقرار بفشلها في فسخ عديد من الأزمات والنزاعات ، وحل الكثير من القضايا المزمنة التي طال عليها الأمد . إنما من غير الإنصاف إلقاء ملامة الإخفاق في ذلك ، ووضع المسؤولية عنه ، على عاتقها وحدها ، ذلك لأن فاعلية الأمم المتحدة وقدرتها على الإنجاز مرتبطتان بمدى تفاعل القوى الدولية المؤثرة معها . وهي إنما تستمد قوتها مما تلقاه من تجاوب من الدول الأعضاء فيها عامة ، والدول الكبرى الفاعلة منها خاصة .

ولعل في طليعة تلك القضايا والازمات المزمنة ، التي تقادم عليها العهد وهي ما تزال تنتظر الحل ، قضية فلسطين وما نجم عنها وترتب عليها من صراع صار يعرف في قاموس المصطلحات السياسية المعاصرة بأزمة الشرق الأوسط .

فها قد مضت ثمانية وثلاثون عاما وشعب فلسطين ، لا يزال محروما من حقه في تقرير مصيره ، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، مثل غيره من شعوب الدنيا التي ظفرت بحقوقها وأدركت استقلالها ، حتى صارت قضيته بندا مزمنا على جدول أعمال كل دورة من دورات جمعيتنا العامة هذه ، فضلا عن جداول أعمال المنظمات والمجالس المتفرعة عنها .

فبقاء هذه القضية من غير حل عادل برغم ما أصدرته هذه المنظمة من قرارات لا حصر لها ، إنما يمثل دليلاً قاطعاً على نجاح بعض الدول في استلاب الأمم المتحدة دورها ، بل حتى مبررات وجودها . وما أحسب قضية أكثر عدالة ، ومن ثم أكثر أهمية بالاهتمام والحل من هذه القضية ، لا سيما والحق فيها بَيِّن لا يمتوره لبس ولا غموض .. إذ حين تقف الأمم المتحدة عاجزة عن رفع ظلم ظاهر وواضح عن كاهل شعب معتدى عليه كـشعب فلسطين ، وتقبل بالجاني ، وهو إسرائيل ، ليجلس تحت قبتها ، وعلى مقعد من مقاعدها ، يسرح ويمرح فيها متحدياً هيبتها ، ومستخفاً بقراراتها ، فلا عجب إذا فقدت الشعوب ثقتها فيها ، أو صارت تسخر حتى من مجرد وجودها .

ولئن كانت منطقة الشرق الأوسط لا تزال مسرحاً لصراع مستمر ، وبؤرة من بؤر التوتر الدولي الساخنة ، فذلك لأن القضية الفلسطينية ، التي هي ، كما سبق وأن قلنا وقال غيرنا ، لب وجوهر النزاع في المنطقة ما زالت من غير حل .. لكن أنى لهذه القضية أن تجد طريقها إلى الحل العادل ، بل أنى لما نجم عنها من صراع في المنطقة أن يلقي سبيله إلى التسوية القائمة على الحق ، وإسرائيل في ملفها ماضية ، وفي عدوانها متمادية ، تحتل فلسطين وغير فلسطين من أراضي دول عربية مجاورة ، وتتحدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كله في غير حياء ولا استحياء .. بل كيف ينتظر من إسرائيل أن تعدل عن نهجها العدواني ، وملفها الصبغاني ، وعن ممارسة الإرهاب ، ما دامت تلقى من قوة دولية كبرى - هي الولايات المتحدة الأمريكية - كل أسباب الدعم والتشجيع ؟

إن بقاء القضية الفلسطينية من غير حل عادل ، منذ قرابة أربعة عقود من الزمان ، وصمة عار في جبين البشرية ، ووجه العمر ، وشاهد على إخفاق الأمم المتحدة في النهوض بدورها ، والقيام بواجبها .. وليس بخاف على أحد أن إسرائيل هي المسؤولة عن تعثر كل الجهود والمسامي الدولية ، سواء الفردية أو الجماعية ، الرامية إلى حل هذه القضية العادلة .. وإذا كان ثمة شبه إجماع على ضرورة عقد مؤتمر دولي تحت علم الأمم المتحدة ، وبمشاركة الدول دائمة العضوية ، وكل الأطراف المعنية بالصراع

العربي - الاسرائيلي ، فان الذي يضع العراقيل والعقبات في طريق انعقاد مثل هذا المؤتمر ، بل ويرفض القبول بمقده ، هو اسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة .. فهل بعد هذا يحتاج أحد إلى دليل على أن اسرائيل هي التي ترفض السلام ؟ لكن اسرائيل اذا كانت تطمح في فرض سلام الاستسلام فهي واهمة ؟ ثم لماذا تصر اسرائيل على هذا النوع من السلام ، ولا تقبل بالسلام القائم على الحق والعدل ؟

وعلى كل حال فإن عقد مؤتمر دولي ترعاه الامم المتحدة ، وتشارك فيه كل الاطراف المعنية ، وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني الشقيق ، والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن ، يظل في نظرنا ، الاطار المناسب ، والصيغة الصحيحة لحل القضية الفلسطينية ، ومشكلة الشرق الاوسط ، وبالتالي إقامة سلام عادل ودائم في تلك المنطقة الحساسة من العالم .

لكن لعل اسرائيل يراودها الحلم بأن يصبح احتلالها لفلسطين ، ولهذه الجولان السورية ، والاجزاء التي لا تزال تحتلها من لبنان ، مع تقادم العهد ، واقعا يتممذر تغييره ، أو لربما اكتسب صفة الشرعية الدولية . فإن كان الامر كذلك ، فعليها أن تتذكر أن الاستعمار الغربي اضطر ازاء تعاضد نضال الشعوب أن يحمل عصاه ويرحل عن بلدان كثيرة بعد احتلال دام - في حالات كثيرة - ما ينيف عن القرن .. وعليه فلن يكون مصير احتلالها للأراضي العربية - سواء في فلسطين ، ولبنان ، وسوريا - بأحسن حال من المصير الذي لقيه الاستعمار الغربي من قبل .

فلقد آن الاوان لأن تجد امتنا العربية نهاية حاسمة وعاجلة لمعاناتها التي طالت ، من جراء زرع اسرائيل في قلب الوطن العربي . فما اقتصره الكيان الصهيوني وما زال يقتصره منذ ثمانية وثلاثين عاما حين فرض قيامه عنوة ، من الاعتداءات والجرائم ، يغيث عن الحاجة لاقتناع حتى غلاة المتعصبين له ، وفي المقدمة منهم الولايات المتحدة الامريكية ، بعدوانية هذا الكيان الطفيلي ، والنبت الشيطاني ، وملكه ، وغروره .. لكن عين الرضى التي ينظر بها أولئك المتعصبون له تجعلهم يبررون سيئاته حسنات ، وجرائمه بطولات .

إن الولايات المتحدة بحكم كونها دولة كبرى ، مدعوة بل مطالبة بأن تعيد النظر في موقفها المنحاز لإسرائيل ، وتقوم سياستها لتفطلع ، من ثم ، بدورها مع غيرها من قوى دولية كبرى في إحقاق الحق ، وإيجاد حلول عادلة للقضية الفلسطينية وأزمة الشرق الأوسط ، إسهاما منها في تحقيق السلام في المنطقة على أساس من الحق والعدل .

ولعله تحصيل حاصل القول بأن كل جهد دولي لن يؤدي ثماره المرجوة ما لم يتبين ضرورة إقرار الحقوق الوطنية المشروعة والشابطة للشعب الفلسطيني ، ويهدف إلى عودة الأراضي العربية المحتلة لأصحابها .. ومن ناحيتها ، فقد أكدت الدول العربية على صدق رغبتها ، وجدية مساهماتها للتوصل إلى سلام عادل ودائم في المنطقة من خلال تقديمها بالمبادرة المتمثلة في مقررات قمة فاس الثانية عشرة ، وجمدت تمسكها بتلك المبادرة في مقررات قماتها الطارئة التي انعقدت في مدينة الدار البيضاء في شهر آب/أغسطس من العام الماضي .. ولئن كانت تلك المبادرة قد ووجهت بترحيب عالمي واسع ، إلا أن إسرائيل ما زالت ترفض قيام سلام عادل ودائم ، وما فتئت تصرح برفضها بكل تبجح وصفاقة .

لكن الأمم المتحدة لا ينبغي لها أن تقف مكتوفة الأيدي ، مقيدة الحركة في وجه الرفض الإسرائيلي المتمثل ، وإنما يجب عليها أن تكشف من جهودها ، وتزيد من مساعيها لغرض حل عادل ودائم حتى لا تظل المنطقة بؤرة توتر ساخنة قابلة للانفجار في أي وقت . ويكفي شاهدا على خطورة استمرار الحال في منطقة الشرق الأوسط على ما هو عليه ، اتساع دائرة العنف ، وامتدادها إلى مناطق أخرى .. لكن الذين أقاموا الدنيا ولم يقعدوها بعد ، بسبب وقوع بعض الحوادث الفردية حري بهم أن يدرسوا ويتقنوا أسباب ظاهرة الإرهاب الفردي حتى يمكنهم وضع أيديهم على مكن الداء والمساهمة في استئصاله من جذوره .. إذ لولا السكوت عن إرهاب إسرائيل الذي يذهب ضحيته الآلاف من الأبرياء ، ويدفع ثمنه الشعبان الفلسطيني واللبناني ، لما كان لأعمال الإرهاب التي تمارسها جماعات أو أفراد ، ويتعرض لها أبرياء ، أيضا ، أن تلق .

اننا ضد الارهاب ولكن الوقوف ضد الارهاب والتمادي له يجب أن يستهدف ارهاب اسرائيل أيضا . وعليه فإنه حري بمن يدينون الارهاب الفردي فقط ، أن يدينوا - من باب أولى - إرهاب اسرائيل التي تمارس إرهابها وعدوانها ضد شعبي فلسطين ولبنان في وضع النهار ، وعلى مرأى ومسمع من الدنيا كلها . إذ ليس شمة إرهاب افظح وانكى ممن إرهابها الجماعي . ولا يجوز أن يكون نظر بعض الجهات الدولية إلى الارهاب على حد قول شاعر عربي من قبل :

قتلُ إمري في غابة جريمة لا تغتفر وقتلُ شعبي كامل مسألة فيها نظر
ذلك لأن منطق الكيل بمكيالين منطق غير مقبول ومرفوض فارهاب الافراد مهما كانت بشاعته ، لا يمكن أن يرقى ويتساوى لا من حيث المسؤولية ولا من حيث النتائج ، مع ارهاب دولة تنتمي - للأصف الشديد - إلى هذه المنظمة وغيرها من المنظمات .
فوضع حد لإرهاب اسرائيل ، ونهجها العدواني ، وإنهاء احتلالها لفلسطين والأجزاء التي تحتلها من لبنان ، ولهضة الجولان ، ورجوع هذه الاراضي لأصحابها الحقيقيين والشرعيين ، كفيل ، بالتأكيد ، باجتثاث ظاهرة الارهاب الفردي التي تعتبر نتائج طبيعية لانتفاء العدل ، وسيادة شرعة القوة ، والاعتصاب ، والعدوان .
إنه لأمر محزن للغاية أن يتزامن بدء انعقاد دورتنا الحالية مع دخول الحرب الدامية والاليمة بين العراق وايران عامها السابع . وتلك ، لعمرى ، حرب فادحة التكاليف ، باهظة الثمن . فكم من ألوف مؤلفة قد سقطت فيها بين قتيل وجريح حتى جاوز عدد الضحايا فيها المليون .. وكم من منشآت في البلدين الجارين قد دمرت .. وكم من مرافق قد لحق بها الخراب .. وكم من طاقات وامكانيات قد أهدرت في غير ما طائل ولا نفع .

وإن بلادي - الجمهورية العربية اليمنية - التي ما فتئت تدعو لحقن الدماء ووقف الاقتتال ، لترى في هذه الحرب الضروس عبثا لا مبرر له ، واستنزافا لطاقت شعبي تربطهما أواصر الجوار والعقيدة الواحدة منذ القدم* .

وإننا إذ نقدر جهود ووساطات الأمين العام للأمم المتحدة ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، وحركة عدم الانحياز ، لنرحب بمبادرة العراق الأخيرة في شهر آب/اغسطس الماضي ، وما أبداه ويبيديه من استعداد للقبول بوقف إطلاق النار .

* تولى الرشي الرئاسة .

وإزاء ذلك ، فإننا لنأمل من إيران أن تتخذ ، هي الأخرى ، موقفا إيجابيا بحيث تتجاوب مع تلك المبادرة ، وتقبل بمساعي الوساطة المخلصة ، وذلك لأن استمرار هذا القتال دون توقف ولا هوادة ، بات يتهدد المنطقة كلها باخطار جسام ، ويهدد السلم والامن الدوليين لعواقب لا يعلم أحد غير الله مداها ومنتهاتها . ولا يجوز مطلقا أن يشهد العالم هذه المأساة الانسانية الدامية وكأنه لا يعنيه من أمرها شيء . لذلك فإننا ننشأ وندعو الدول الكبرى والقادرة على التأثير ، لأن تظلم بدورها في العمل على وضع نهاية عاجلة لهذه الحرب الطاحنة قبل أن يتطير شررها على غير هدى ، فيشعل حريقا أوسع مدى ، وأكثر ضررا .

إن انتهاء هذه الحرب المحزنة ، لاشك ، يستدعي قبول الطرفين المتحاربين بالايكاف الفوري لاطلاق النار ، وسحب قواتهما إلى الحدود الدولية ، والدخول في مفاوضات مباشرة تصون لكل منهما حقوقه المشروعة وفق المواثيق وقواعد القانون الدولي . ولكي يتم ذلك ، يتعين على إيران أن تعلن عن موافقتها على ذلك مثلما سبق وأن أعلن العراق عن موافقته غير مرة .

وفيما يتعلق بمشكلة أفغانستان ، التي ما زالت هي الأخرى تراوح في مكانها ، فإن الجمهورية العربية اليمنية إذ تعلن عن ترحيبها بإعلان الاتحاد السوفياتي عن عزمه على سحب سبع كتائب من قواته الموجودة هناك قبل نهاية العام الجاري ، فإنها تؤيد ، أيضا ، كل الجهود والمساعي الدولية المبذولة لحل هذه المشكلة حلا سلميا ، وعن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية على أساس تمكين الشعب الافغاني من ممارسة حقه في السيادة ، واختيار شكل ونوع النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يرضيه لنفسه بمنأى عن كل المؤثرات الخارجية من أية جهة كانت . ونرى أن المدخل إلى حل هذه المشكلة يكمن في ضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن ، مع التوقف الكامل عن كافة أشكال التدخل الخارجي أيما كان مصدرها ونوعها .

وإذا كانت المشكلة القبرصية ، هي الأخرى ، باقية دون حل بسبب ما تواجهه المفاوضات بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين ، اليونانية والتركية ، من المصاعب

والانتكاسات ، فإن ذلك يتطلب مضاعفة الجهد الدولي من قبل الأمم المتحدة ، وتكثيف المساعي لضمان مواصلة الحوار بين طرفي النزاع ، ذلك لأن الحوار ما زال يمثل ، في رأينا ، الخيار الوحيد والأمثل للوصول إلى تسوية مرضية تضمن للجميع حرية العقيدة ، والتعايش على أساس من المساواة في الحقوق والواجبات ضمن دولة قهرى الواحدة الموحدة والمستقلة .

وعلى صعيد أفريقيا ، يبقى احتلال نظام بريتوريا العنصري لإقليم ناميبيا تحديا خطيرا آخر للمجتمع الدولي . فبالرغم من كل ما صدر عن الأمم المتحدة من قرارات حازمة وحاسمة ، ما زال نظام بوتس يرفض الانصياع ، ويمصر ، في صلب وعناد ، على مواصلة اغتصابه لحق شعب ذلك الإقليم في الحرية وتقرير المصير . وأمام هذا الرفض المتصلب من جانب نظام بريتوريا العنصري البغيض ، يفرض علينا الواجب مضاعفة نصرتنا وتأييدنا لشعب ناميبيا بقيادة منظمة سوابو ، ممثله الشرعي ، كما يتطلب الأمر من كل المجتمع الدولي تمديد العمل والضغط ، بكل الوسائل والأساليب ، لإخراج هذه المشكلة المزمنة من الحلقة المفرغة التي ما زالت تدور فيها منذ أعوام وأعوام ، حتى يتأتى إنهاء احتلال نظام جنوب أفريقيا العنصري لذلك الإقليم وهيمنته عليه . فإن ما يمارسه ذلك النظام الاستعماري البغيض من إجراءات ، وما يقترفه من جرائم شنعاء ضد أبناء الشعب الناميبي وقياداته المناهضة ، يتنافى مع أبسط حقوق الإنسان وحياته ، ويجافي كل القرارات الصادرة عن هذه المنظمة عامة ، وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) خاصة . وما لم يتم تنفيذ تلك القرارات فسيظل شعب ناميبيا فريسة لاشع صنف الظلم ، والقهر ، والعدوان التي يمارسها ضد نظام جنوب أفريقيا العنصري ، دونما خوف أو استحياء .

وبرغم ادانة المجتمع الدولي على مدى سنوات وسنوات لممارسات وسياسات ذلك النظام العفن والمقيت الذي يعتبر مجرد وجوده نقطة سوداء في جبين العصر وتاريخ البشرية ، فإن ذلك النظام ما زال موغلا في تحديه للرأى العام العالمي ، ولكل قرارات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات ، وتماديا في انتهاكاته الصارخة لكل

القوانين والمواثيق الدولية . وعلى معيد الجنوب الافريقي نفسه ، ما بهرج النظام ذاته يطبق التمييز العنصري البشع ، وينكر على الاغلبية صاحبة الارض الحقيقية كل حقوقها ، مستخدما في الحفاظ على تسلطه وطفيانه ، وفي قمع مقاومتها البطولية المتصاعدة ، كل وسائل الاذلال والتعذيب والاضهاد الصارخة . ولا غرو اذا لم يكن لذلك النظام من حليف وظهير غير اسرائيل ، ذلك لان شبيه الشيء منجذب اليه فكلا النظامين ليس فقط غريبا وافدا ، وانما كذلك ، عنصري النزعة فاشي المذهب . وذلك ما يجعلهما مرتبطين بعقد تعاون وتنسيق غير مقدس ، أبعد ما يكون عن الشرف والاخلاق وأبسط القيم والاعراف .

واذا كنا لا نجد في وقوف إسرائيل مع نظام جنوب افريقيا العنصري ما يدعونا للاستغراب ، إلا أننا نستغرب من دول تتشدد بالحرية وتنصب نفسها مدافعا عالميا عن حقوق الانسان وحرياته ، أن تظاهر ذلك النظام ، وترفض مقاطعته وعزله . لكن لم نجش أنفسنا عناء الاستغراب ؟ أو أليست تلك الدول هي نفسها التي تقف أيضا مع اسرائيل ، منو نظام بريتوريا وحليفه الاول ؟

يود وقد بلادي أن يعرب عن ارتياحه لما يبديه الشعب الكوري في شمال بلادهم وجنوبها من تطلع لاعادة تحقيق شرطها ، ويرجو أن يتم تحقيق هذا الهدف السامي عبر محادثات سلمية ، وعلى أسس ديمقراطية ، وبمناى من كل الضغوط والمؤثرات الخارجية .

واذا كانت الجمهورية العربية اليمنية تشعر بسعادة بالغة لعودة بعض أقطار أمريكا اللاتينية إلى حظيرة الديمقراطية ، فإنها ، لتتابع ، وبقلق بالغ ، أخبار الصدامات المسلحة الجارية في بعض أقطار أمريكا الوسطى . لكننا نؤمن ، إيماناً عميقاً بأن حل المشكلات ، وتسوية الخلافات التي تتسبب في تلك الصدامات المسلحة الدامية الجارية هناك ، يكمن في لجوء الاطراف المعنية إلى أسلوب الحوار ، بالطرق السلمية ، من أجل التوصل إلى صيغة اتفاق تكفل توفير فرصة ممارسة حق تقرير المصير لكل شعب من شعوب تلك الاقطار ، للتعبير عن إرادته ، واختيار شكل ونوع النظام الذي يقبله لنفسه من دون أي ضغط خارجي .

إن بقاء هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على ما هو عليه ، بما يترتب عليه من غبن ملموس على الدول النامية ، سوف يظل سببا أساسيا من أسباب التوتر الذي يشهده عالمنا ، ذلك لأنه يسهم ، باستمرار ، في اتساع الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية . وذلك بحكم اعتبار الأولى للأخيرة مجرد روافد سهلة لاحتياجاتها من المواد الأولية ، وأسواقا مفتوحة لمنتجاتها المصنعة لا كما ، هي الأولى والواجب ، شريكا مكمل لها .

إن غياب التكافؤ اللازم بين الجانبين ، لن يقود الفقراء إلا إلى مزيد من الفقر ، في حين يتيح للأغنياء فرصة إدراك المزيد من الفنى . وعلاوة على ما ينشأ عن هذا الوضع الاقتصادي العالمي غير العادل من المخاطر ، فإن تفشي العديد من الظواهر السلبية في الاقتصاد الدولي ، كاضطراب أسعار العملات ، وتدني أسعار المواد الخام ، وفرض الحواجز التعريفية وغير التعريفية على منتجات الدول النامية ، ووضع العراقيل في طريق انتقال التكنولوجيا إليها من الدول الصناعية ، قدا زاد ويزيد من تفاقم الازمات الاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول النامية . ولئن تجلى ذلك حتى الآن في ما تشهده التجارة الدولية من كساد وركود ، وما تتعرض له بعض الدول المخلقة بالديون من المصاعب والخفوط ، وفي تعثر خطط التنمية في كثير من بلاد العالم الثالث ، وما نتج عنه من انخفاض في معدل النمو الاقتصادي والاجتماعي فيها ، فإن ما يمكن أن يحدث من أضرار وأخطار ، اذا ما استمر هذا الحال ، سيكون أفد وأدهى ، أو لنقل ، كما يقول المثل العربي ، ما عدا مما بدا .

وما لم تهد دول الشمال تجاوبا كافيا في الحوار مع دول الجنوب ، وتقدم بعض التنازلات المطلوبة من جانبها ، فإن ذلك قد يفضي بالعالم إلى كارثة اقتصادية لسن تقتصر آثارها على الدول النامية وحدها ، وإنما لا بد وأن تمتد ، حتما ، إلى الدول المتقدمة نفسها ، فيمكن على صناعاتها ركودا ، وعلى منتجاتها كسادا ، وعلى اقتصادياتها ترديا .

ولتحسين صورة الحياة في عالمنا ، ينبغي أن تنتفي كل مظاهر وأشكال الاستغلال من العلاقات الاقتصادية الدولية ، بحيث يكون هناك نظام اقتصادي عالمي متمسك بالعدل والتكافل والتكامل ، ذلك لأن الظلم الذي تعاني منه الدول النامية على صعيد تعاملها مع الدول المتقدمة تنسحب آثاره على شعوبها ، ومن ثم يؤدي إلى نشوء مشاكل سياسية تدفع بالعديد من مناطق العالم إلى اتون الفوضى والاضطراب . فالتعايش السياسي بين دول العالم المختلفة يتطلب قيام علاقات صحية بينها على أساس من التكافل والتكامل في المصالح الاقتصادية - ان لم يكن على أساس من وحدة هذه المصالح . وكل أمل في انتعاش الاقتصاد العالمي سيبقى صراها ، ما لم تعد الثقة إلى العلاقات بين مختلف الأطراف كما أن الشروات التي حباها الله لبعض دول العالم أو التي اكتسبتها في عهود ماضية في غفلة من الشعوب ، وكانت سببا في نموها وتقدمها ، لا يجوز أن تكون سببا في معادة القلة ، وحقاء الكثرة ، لكيلا تبقى البشرية مقسمة إلى شعوب غنية وأخرى فقيرة .

إن اختيار بلادنا للديمقراطية نهجا هو اختيار لا رجعة فيه ، ولا نكوص عنه . ولقد جاءت الانتخابات العامة الأخيرة ، قبل أسابيع قليلة ، لتوسيع قاعدة المؤتمر الشعبي العام ، وما تلاها من انتخاب ممثلي القاعدة الشعبية لأعضاء اللجنة الدائمة لنفس المؤتمر بحرية ونزاهة بإقرار وشهادة كل المواطنين والمراقبين على السواء ، لتؤكد عزم قيادتنا الوطنية وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية/القائد العام للقوات المسلحة/الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام العقيد على يد الله صالح على المضي قدما في طريق الخيار الديمقراطي .

ولئن كانت وحدة قطرنا اليمني هي أسمى وأنبى أهداف شعبنا الوطنية ، فإن قيادتنا الوطنية لا تدع مناسبة تمر دون أن تؤكد إلتزامها بالعمل على تحقيق هذا الهدف كما أننا لازلنا نعمل مع الأشقاء في الشطر الجنوبي من اليمن من أجل بلوغه في أقرب فرصة ممكنة .

أخيرا أجدد دعوة بلادي للأمم المتحدة الى مضاعفة جهودها ومساعدتها في سبيل حل كل القضايا والمشكلات ، وفي مقدمتها قضايا فلسطين ، والشرق الاوسط ، وشعب جنوب افريقيا ، وشعب ناميبيا حتى لا تبقى هذه القضايا بنودا مزمنة على جدول أعمال كل دورة من دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما لاتزال عليه حالها منذ أعوام ، بل منذ عقود من الزمان ، وكي تستعيد هذه المنظمة هيبتها ومصادقيتها في أعين الشعوب والدول كلها .

أخيرا ، أسأل الله لكم التوفيق والسداد في أداء مهمتكم .

خطاب السيد المصدق المهدي ، رئيس وزراء جمهورية السودان

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن

الى خطاب السيد المصدق المهدي رئيس وزراء ووزير دفاع جمهورية السودان .

اصطحب السيد المصدق المهدي ، رئيس وزراء جمهورية السودان ، الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لي عظيم الشرف في أن أرحب

بسعادة السيد المصدق المهدي ، رئيس وزراء ووزير دفاع جمهورية السودان وأدعوه الى القاء خطابه في الجمعية العامة .

السيد المهدي (السودان) : لكم أجزل التهاني على انتخابكم رئيساً للدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة وللرئيس السابق جزيل شكرنا على عطائه في تسيير أعمال الدورة الماضية .

أخاطبكم اليوم باسم الشعب السوداني الذي قاسى أعواماً من التماسه والشقاء في ظل حكم الفرد المتسلط الذي فرض على البلاد القهر والاستبداد داخلياً ، والتهمية العمياء خارجياً ، فأصبح السودان مصدراً لانباء فاجعة كالحمة . صار الفكر في السودان حراماً ، والحرية عدماً ، والمواطن محصوراً بين الحبس والقتل وقطع الاطراف من يدي ورجلي باسم الدين تشويهاً لاحكام دين انفراد بإعمال الوسائل الكفيلة بمحاربة الجريمة قبل إنزال العقاب . وانفرد باعتبار العوامل الاجتماعية سبباً في تخفيف العقوبة ، وانفرد بنظرة شمولية توفر الحقوق ثم تعاقب على خرق الواجبات . تواترت في ذلك العهد الشقي أنباء سودانية محزنة بعضها بفعل الانسان ، وبعضها بفعل الطبيعة من جفاف وتمحر ومجاعات .

إنني اليوم أحمل اليكم والى الاسرة الدولية انباء سودانية سارة . فالجفاف انطوى ، والبلاد الآن تستطيع إطعام شعبها من مواردها الذاتية . وعلى صعيد العطاء الإنساني ، لقد هبَّ شعبها العبقري للمرة الثانية في جيل واحد ليقتلع حكم الفرد في حركة احتواء وإطاحة ، تكامل فيها عطاء الشعب مع استجابة القوات المسلحة ، مما ساعد على العمف بالطفيان دون خسائر في الارواح والاموال . ثم قام حكم انتقالي مدني عسكري ، انطلق من وفاق وطني حكم البلاد لعام ، ثم أجرى انتخابات عامة حرة شملت البلاد كلها إلا عُشرها حيث حالت ظروف الامن دون إجراء الانتخابات . وبعد الانتخابات قامت في السودان حكومة يؤيدها ٨٠ بالمائة من أعضاء الجمعية التأسيسية و ٩٠ بالمائة من الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ، حكومة تمتد جذور تأييدها الى قاعدة شعبية عريضة .

لقد كفلت الديمقراطية الوليدة في السودان حقوق الإنسان ، والحريات الاساسية ، وحقت استقلال القضاء وهيمنة القانون وحرية العقيدة . ولم تقف عند هذا الحد من الحقوق السياسية والفكرية ، بل اتجهت لتحقيق التوازن العرقي والجهوي في

ممارسة السلطة وتوجه لتحقيق التوازن الاقتصادي الفئوي والجهوي ، لتواكب الديمقراطية السياسية ديمقراطية اقتصادية اجتماعية .

هذا السودان الجديد يدرك أنه لا ينطلق من فراغ بل تشده انتماءات إسلامية ، وعربية ، وإفريقية ، انتماءات يرمي أصولها ويوفق بين مطالبها ، منفتحا على تجارب الإنسانية ومنجزاتها الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية . لقد أكمل السودان الآن بناء المؤسسات السياسية التي تعبّر عن وجهه الجديد ، وقد شرعنا في مشروع خطة اقتصادية قومية شاملة سوف تحقق التنمية ذات الاهداف الاجتماعية المادية .

وسوف تضع حداً للاتكال الاقتصادي الذي وقعت فيه بلادنا ليقوم اقتصادها أساساً على قدرتها الذاتية . ستكون خطتنا التنموية مشروع هندسة بشرية تخلّم البلاد من الطليبات المتراكمة عبر السنين وتقيم فيها حياةً أعدل وأفضل . إن الالتزام الديمقراطي يوجب حتماً حرصنا على الحلّ السلمي للمشكلات ، ويحول دون المفاسدات العسكرية ولا يجيز القتال إلا دفاعاً عن النفس .

ان الدكتاتوريات تحرم على المفامرات العسكرية لشغل الشعوب بها عن تعاضتها وللبحث عن أمجاد زائفة . أما النظم التي تقيمها الشعوب الحرة فهي محاسبة على تصرفاتها ولا تستطيع بك فكرها والدعوة له الا بالحكمة والموعظة الحسنة .
 والتجربة السودانية تقول ان النظم الدكتاتورية تشكل عبئا نفسيا على الشعوب بما تفرضه من تظليل وترويع ، وعبئا سياسيا بما تفرضه من قهر واذلال ، وعبئا اقتصاديا بتهديد الموارد في وجوه صرف خاطئة ، وعبئا عسكريا بما توجب من مصادمات داخلية ومفامرات خارجية .

والتجربة السودانية تقول ان النظام السياسي القائم على حرية الاختيار الملتزم بأهداف التوازن والعدل الاجتماعي هو الانسب لكرامة الانسان وهو الادعى للاستقرار وهو الاقرب لتحقيق السلام الاجتماعي داخليا والسلام العالمي خارجيا .
 هذا الوضع السوداني الواعد الذي وضع حدا لسيل الانباء الكالحة وفتح صفحة جديدة حلى بالتطلع والامل صفحة استنهضت الشعب السوداني وامتدح بها الناس في كل مكان . هذا الوضع يواجه عقبات تعترض طريقه وتحاول جره مرة اخرى الى حكم الفوضى والتسلط . ماذكر لكم من هذه العقبات اربما اذكروا لاهميتها ولان للاسرة الدولية دورا هاما في علاجها .

المشكلة الاولى : مشكلة التصحر

لقد ساعدت عوامل انسانية كثيرة على زحف الصحراء في بلادنا . السياسات الزراعية والرعوية السيئة وتكثيف الاحتطاب واهمال ضبط الحرائق في المناطق الريفية واغفال حماية البيئة واهمال الغطاء النباتي وغيرها من وجوه التقصير الادراكي والاداري تزامنت مع عوامل طبيعية قطرية واقليمية وقارية لتسبب زحفا صحراويا سنويا يزيد عن ١٠ كيلومترات . اننا في السودان سوف نولي هذا الموضوع اهمية بالغة لبعث الوعي به اولا ولوضع الخطط الحازمة الشاملة لمحاربة زحف الصحراء وصيانة الموارد الطبيعية والتي هي حق الجيل الحالي كله وورثة الاجيال القادمة .

ولكن الزحف المحراوى يوجب تكامل جهد قطرى ، واقليمى ، وقارى ، ودولسى
لدراسة اسبابه والتخطيط لمحاصرته وتوفير الامكانات التقنية والمادية والادارية
للقضاء عليه . اننا في هذا الصدد نشيد بمجهود الامم المتحدة ونستزيد منه ونطالب
بإعطائه اهمية خاصة لكيلا يفقد الانسان ثروة استخلك عليها وهي لا تعوض .

المشكلة الثانية : اللاجئين

لقد اتبع السودان ومازال سياسة مضيافة نحو تدفق اللاجئين الذين نزحوا اليه
من حدوده الشرقية والغربية والجنوبية ، فتزايدت اعدادهم حتى صاروا الان اكثر من ١٠
في المائة من سكان السودان . هذه الاعداد الكبيرة تشكل اعباء كثيرة على السودان
منها المرثي الذي يمكن قياسه ومنها غير المرثي المستعصي على القياس .

ان السودان ملتزم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لجيرانه . ويجب ان
يرى اللاجئين اليه قد عادوا اختياريا الى اوطانهم ولن يألوا جهدا في سبيل البحث عن
وسائل المصالحة والوفاق الوطني لتأمين عودتهم . ولكن الى حين ذلك لابد ان يتم ضبط
وجودهم بطريقة تمكن من تأمين معيشتهم ومن تحقيق امنهم ومن تقديم الخدمات
التعليمية والمحبة لهم بطريقة تحول دون انعكاس وجودهم سلبا على حياة وامن المجتمع
السوداني نفسه .

ان الامكانات التخطيطية والمادية والتقنية والادارية اللازمة لتحقيق الاهداف
المذكورة اعلاه ، لا يمكن ان توكل لموارد السودان الذاتية ولا بد من التزام الاسرة
الدولية بها . وان اى تقصير من الاسرة الدولية في هذا الصدد سوف يؤدي الى تعويق
التجربة السودانية .

لقد زارت بلادنا بعثة الامم المتحدة المكونة من تخصصات مشتركة وقدمت تقريرا
نرحب بتوجهه العام ونطالب بتكثيف الجهود في ضوء مضمون هذا التقرير لعلاج مشاكل
اللاجئين في السودان ولدعم الاقتصاد الوطني السوداني وازالة الاثار السلبية عليه بل
لتحويل السلبيات الى ايجابيات . اننا نشاهد الاسرة الدولية توفير الامكانيات
البشرية والمادية اللازمة لتحقيق ذلك .

المشكلة الثالثة : مشكلة الدين الخارجي .

هذا الدين تراكم على بلادنا في عهد حكومة غير شرعية وصار يشكل الان اكثر من ضعف الدخل القومي السوداني وتشكل خدمته اكثر من قيمة صادراتنا السنوية . فهل من المعقول والحالة هذه ان نطالب السودان بسداد المستحق من هذه الديون وقد تعرض لتخريب تدنى بالاخلاق وبالأجهزة وبالانتاج وأساء لسمعة السودان وجعله قطرا يعيش على التسول بعد ما كان حسن الصيت لا يمد يدا لاحد ؟

الخطوة الاولى التي سنتخذها هي مراجعة أرقام هذا الدين الخارجي للتمييز بين ما هو قانوني وما ليس كذلك . الديون المستوفية لن نتمكن من التعامل مع اصحابها بالاعراف التجارية بل سندفع ما ندفع منها بصورة يحدها اعطاء اولوية لمعيشة اهل السودان والحد المعقول من توفير الخدمات لهم والمستوى المطلوب من التنمية . هذه اولويات لا يطالبنا عاقل باغفالها وعلى ضوءها نحدد نسبة محدودة من قيمة صادراتنا لسداد ما تستقر عليه المراجعات من الدين الخارجي . ونحن اذ نقطع بهذا الالتزام سوف نواصل مخاطبتنا للدول الدائنة الفنية ان تدرك الظروف والملازمات التي صحت تراكم هذه الديون خاصة بالنسبة للسودان الذي خسر الكثير من موارده المادية والبشرية خلال ستة عشر عاما من التخبط والقهر . فان كان من واجبه قانونا ان يلتزم بهذا الدين هل من واجبه عدلا ان يفعل ذلك ؟

اننا سوف نواصل مخاطبتنا للدول الفنية لتحذو حذو كندا وايطاليا مثلا في اتخاذ قرارات تخفف من اعباء هذا الدين تجميدا او اعفاء . اننا اذ نقول هذا نسرع فنقول ان هذا الاجراء لا فائدة له الا اذا صحبته اصلاحات سياسية واقتصادية تستثمر التخفيف المذكور في اتجاه التنمية وفي سبيل تحقيق حياة افضل للطبقات المستغففة .

المشكلة الرابعة : مشكلة التمرد في بعض انحاء جنوب السودان .

١ - هنالك عوامل موضوعية وداخلية سببت توترا بين شمال السودان وجنوبه اهمها تباين في التكوين الديني والعرقي وفي مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

- ٢ - تلك العوامل الموضوعية عقدتها عوامل تاريخية قديمة واخرى احدها الاستعمار عندما اتبع سياسة سماها سياسة الجنوب ما بين عامي ١٩١٨ - ١٩٤٨ هذه السياسة اعطت الاختلافات القديمة اشكالا جديدة .
- ٣ - بعد استقلال السودان شهد المجتمع السوداني الشمالي خاصة حركة بمس قومي عربي ثم صحوه اسلامية . هذا بينما شهد المجتمع الجنوبي في بعض قطاعاته وعيلا متزايدا بخصوصية افريقية ومسيحية واحساسا اكبر بقللة مشاركة ابناءه في الحياة العامة وبتدنى مستوى معيشته اقتصاديا .
- هذه العوامل تزامنت وهدت تيارات فكرية وسياسية شمالية وجنوبية في اتجاهات معاكسة .
- ٤ - ثم جاء حكم الفرد الذي نفذ قرارات مؤتمر جميع الاحزاب السودانية في شكل اتفاقية عام ١٩٧٢ فحققت الاتفاقية وفاقا واتاحت وعاء لاستيعاب الخصوصيات الجنوبية . ثم انقلب حكم الفرد على نهجه وفرض على الجنوب سياسات فوقية تخطت الاتفاقية ثم اطاح بالخصوصيات الجنوبية في ظل ما اعلن من قوانين سماها اسلامية ولم تكن في حقيقتها الا مشروع تكريس لحكم الفرد ومحاولة لترويع كل معارضة مسلمين ومسيحيين وغيره مستغلا في ذلك اسم الاسلام . هذه السياسات عارضها كثير من الجنوبيين واعتبروها دليل تنصل من اتفاقية السلام ودليل اكراه ديني .
- ٥ - ان القيادة السياسية الحالية للسودان مدركة تماما لابعاد هذه المشكلة ولذلك دعت لمؤتمر قومي دستوري للبحث الجاد في هذه المشاكل وغيرها مما له وجود في غير الجنوب من انحاء السودان وذلك للتوصل عبر نقاش جاد لاتفاق يرفع معادلات عادلة ومقبولة للمساكنات الالية :
- أولا - حل مشكلة الدين والسياسة بحيث يتم التوفيق بين تطلعات المسلمين والمسيحيين وغيرهم في ظل نظام سياسي ودستوري عصري وديمقراطي .
- ثانيا - حل مشكلة الانتماء القومي والتنوع الثقافي والعرقي بحيث تحدد اسمس الانتماء وتعايشها مع اسباب التنوع .

ثالثا - المشاركة العادلة في الحياة السياسية والعامة بحيث تراعي الاغلبية
الحقوق الجهوية والعرقية في مشاركة عادلة .

رابعا - التنمية الاقتصادية الملزمة باس عادلة لتوزيع الثروة والخدمات
وفرص التنمية .

هذه النقاط الاربعة توضح الاسباب الموضوعية والداخلية لمشكلة جنوب السودان .
وهي اسباب موجودة بأحجام مماثلة في غير السودان .
ان السودان من بين البلاد التي تواجه مشاكل اسبابها عائدة لتخلف التكوين
القومي وهجمة العمر الحديث ومقتضيات الوعي بالاصول والجدور فهو منفرد بتشخيص
المشاكل وبالاقرار بها وبالعزم الصادق لحلها سياسيا وطمحا .

ان حركة التمرد الحالية التي تعرّض بعض أجزاء جنوب السودان للخراب وتعرّض حياة بعض مكانه العزل للخطر تدرك تماما توجهات حكومة السودان السلمية هذه وأعلنت ادراكها هذا في بيان صريح في ١٤ آب/اغسطس من هذا العام . ورغم هذا الادراك الصريح الواضح فانها اختارت عدم الاستجابة لهذا الاتجاه ، واختارت تعميد نشاطها الارهابي الموجه ضد المدنيين والعزل من الشيوخ والنساء والاطفال كاسقاط طائفة مدنية ومقتل جميع ركبها الستين .

ان ارهابية هذه الحركة لم تعد محتاجة منا لبرهان فاعمالها وبياناتها تؤكد ذلك ، ولكن الذي يحتاج الى برهان هو افتقاد هذه الحركة الارهابية لحرية القرار وخضوعها لهيمنة اجنبية تسخرها لأغراضها .

لقد اتفح لنا عبر الاتصالات والمباحثات أن التوصل لاتفاق مع حركة التمرد ممكن اذا لم تفرض عليها الاوامر من الجهات الاجنبية التي تريد الابقاء عليها شوكة في جنب السودان وعقبة في سبيل بناء الوطن .

ان الجهات الاجنبية المعنية تسيطر على قرار حركة التمرد المسماة حركة تحرير شعب السودان عن طريق ما تبذله نحوها من استضافة في أرضها ، وتسهيل لتجنيد قواتها ، وفتح قنوات التسليح ، وتزويدها بالمدرّبين ، ومنحها اذاعة لبث دعاياتها وتعليماتها لوحاداتها ، واعطائها تموينات غذائية ، واعطائها مساعدات امدادية ووسائل تنقل .

ان المشكلة بأبعادها الداخلية وأسبابها الموضوعية يمكن علاجها بين الاطراف السودانية ، ولا تحتاج من هيئة الأمم المتحدة حينئذ لمداولة ولا لمشاركة . ولكن حركة التمرد هذه خرجت من سودانيتها وأصبحت أداة ارهابية تحركها أصابع عدوان اجنبي . من هذه الزاوية يأتي دور المنظمة الدولية في معرفة حقائق الموقف الموضوعية ، وهي نفس الحقائق التي وضعناها أمام منظمة الوحدة الافريقية .

ان السودان الديمقراطي الجديد يستلهم ماضيه ويتطلع لحاضره ومستقبله ويتجه نحو البناء الوطني داخليا والسلام العادل خارجيا ، ومصمم على اجتياز كل العقبات

التي تعترض سبيله ويستنهض الاسرة الدولية لتقوم بدورها كاملا في خلق بيئة دولية قائمة على التعاون خالية من العدوان .

ان المسائل التي تشغل بال الاسرة الدولية كثيرة ولكنني هنا أود أن أشد انتباهك وانتباه الاعضاء الى خمس مسائل هامة هي :

المسألة الاولى : الامم المتحدة

الامم المتحدة هي المحفل الدولي الوحيد الذي تلتقي فيه كافة الدول على قدم المساواة لتتبادل فيه الخبرات ووجهات النظر ، وحل خلافاتها ومنازعاتها بالطرق السلمية . ولقد لعبت الامم المتحدة وهيئاتها المتخصصة دورا كبيرا في كل مجالات حفظ السلام والتعاون الاقتصادي الدولي .

لقد نمت عضوية الامم المتحدة نموا كبيرا اثناء الاربعين عاما الماضية كما تعددت وتشعبت أجهزتها . هذا الاتساع ينعكس سلبا على كفاءة استخدامها لمواردها المالية وعلى التنسيق بين أنشطتها مما يشكل سلبات ادارية ومالية آن الاوان لدراستها ودراسة أسبابها ووضع خطة لتحسين الاداء الاداري والمالي على نحو ما أوصت لجنة الخبراء الحكوميين .

وعلى ضوء هذه التجربة ينبغي أن نراجع ميثاق الامم المتحدة لاضافة التزامات جديدة مثل الحقوق الاقتصادية والبيئية والفضائية ، وكذلك لرفع كفاءة ومائل المحافظة على السلام العالمي .

كذلك ينبغي توسيع فرص العضوية الدائمة في مجلس الامن لاعطاء مقعد لكل كتلة اقليمية معتبرة والاتفاق على اعطاء الجمعية العمومية بأغلبية معينة سلطة ابطال حق النقض لكيلا تتمكن دولة واحدة من احداث شلل في ارادة الرأي العام العالمي الذي تعبر عنه أغلبية مستفيضة من الاعضاء .

ان الانتقال من نقد منظمة الامم المتحدة للنيل من جدواها اتجاه يائس ولا يقدم خيارا سوى الاستجارة من الرمضاء بالنار والانتقال من النقصان الى العدم . والاتجاه الصحيح هو انتقاد النقصان بفكرة ازالة أسبابه والارتقاء بالمنظمة الدولية الى ما تستحق من حاضر ومستقبل .

المسألة الثانية : سباق التسلح

التسلح والاستعداد العسكري جزء لا يتجزء من فطرة الانسان ومن ظروف التنافس الاجتماعي والتاريخي . ولكنه الآن بلغ درجة تبدد الموارد البشرية وتلوث البيئة الطبيعية وتشكل خطرا على الحياة نفسها . لذلك فان الحد من سباق التسلح التقليدي والنووي الذي تبخسه الدول شائبا وجماعيا أمر بالغ الأهمية لتوفير مزيد من الامكانات لاسعاد الانسان ولحماية البيئة وللحيلولة دون الكارثة النووية .

ان الاتفاق على حماية الفضاء الخارجي من مباق التطح والحد من ترمانات
الاسلحة المدمرة والالتزام بمنع تطوير وتخزين الاسلحة الكيماوية والبيولوجية واجبات
انسانية . ان الخطر الاكبر الذي يهدد الانسانية اليوم هو تطوير اسلحة نووية بالغة
التدمير وتخزينها بكميات كافية لتدمير العالم مرات ومرات ، وبمرجة السيطرة على
هذه الاسلحة عن طريق عقول الكترونية .

ان الانسان مهما بلغ به الطيش يدرك الان انه لا نصر في حرب نووية ، اذ ان
طاقات الاسلحة الحديثة التدميرية ينطبق عليها المثل المجازي القديم : اذا رميت
يصيبني سهمي .. لذلك فان الخوف وحده يكفي للحيلولة دون قرار واع بإشغال حرب
نووية .

ولكن ماذا يكون الامر اذا أخطأت العقول الالكترونية لسبب ما ، وهذا وارد ؟
يبقى أمامنا خطر لا بد من التخلص منه وهو احتمال نشوب كارثة نووية بسبب خطأ آلي .
ان الدراسة الوافية لهذه الاخطار جميعها والوسائل الواقية منها تشكل واجبا
انسانيا وأخلاقيا يقع على عاتق الاسرة الدولية كلها ، وعلى النادي النووي بمفحة
خاصة . وفي هذا الصدد نرحب بالقمة الامريكية السوفياتية المرتقبة ، ونأمل أن تحرم
الدولتان العظميان على انجاحها بما يحقق الامال الكبيرة التي تتطلع اليها كل
الشعوب في مختلف أرجاء العالم .

المسألة الثالثة : النظام الاقتصادي العالمي

ان مواجهة ظروف الانتشال من التخلف الاقتصادي وتحقيق الطفرة الانمائية مهمة
تقع على أكتاف حكومات وشعوب البلاد المتخلفة اقتصاديا ، ولا شيء يمكن أن يستعاض به
عن الهمة المطلوبة والتعبئة والتخطيط والادارة الجادة والمقتدرة لمهام التنمية .
ولكن ما دام النظام الاقتصادي والمالي والتجاري العالمي غير متوازن ، فانه
موف يشكل بيئة غير صالحة لتحقيق أعلى درجات التنمية المحبوبة بدرجة عالية من
العدل الاجتماعي .

لقد قدمت عدة مقترحات وتوصيات من جهات عديدة على رأسها لجنة براننت ، تحدد

دورا ايجابية للبلاد الغنية في خلق البيئة العالمية الاقتصادية والمالية الافضل . ولم يبق إلا العمل العاجل لتنفيذ هذه التوصيات .

كما دارت في هيئة الامم المتحدة وخاصة في الدورة الخاصة بمشاكل افريقيا الاقتصادية مناقشات مفيدة ، وإن اتجهت في أغلب الدول الافريقية للاعتماد على الموارد الخارجية واتجهت الدول الغربية لوعظ الدول الافريقية ، ومال اتجاه الدول الاشتراكية لنقد مواقف الدول الغربية . هذه الاتجاهات ليست صحيحة والمطلوب هو أن تدرك البلاد الافريقية دورها الوطني وضرورة تفجير قدراتها الذاتية ، وتتجاوب الاسرة الدولية معها لخلق بيئة عالمية اقتصادية ومالية أفضل ، بيئة تقوم على توزيع واع ومخطط للموارد المالية اقتصاديا وماليا وتجاريا ، ويسند لها قرار سياسي في البلاد الغنية يريد أن يحقق من رفاهية على الصعيد العالمي مثلما تحقق داخل البلدان الغنية نفسها مما كان له أثر طيب على السلام الاجتماعي فيها .

المسألة الرابعة : القضايا الساخنة .

وهنا سأتناول قضايا ساخنة تشكل تحديا أساسيا للأسرة الدولية ، وتوجب عملا جادا ومكثفا من المجتمع الدولي لحلها وانقاذ السلام من آثارها السلبية ، انها : مشكلة افريقيا الساخنة الاولى : جنوب افريقيا وناميبيا .

ان استمرار نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا اساءة مباشرة للانسانية توجب موقفا واضحا ضد ذلك النظام البغيض ومواجهته على الاقل بالعقوبات الالزامية الشاملة حتى سقوطه أو قبوله لاقامة نظام ديمقراطي عادل تتولى الحكم فيه الاغلبية الشعبية . وفي هذا الصدد فاننا نرحب ، بما اتخذته بعض الحكومات والبرلمانات الغربية ، والتي توجت بقرار الكونغرس الامريكي . ونأمل أن تكون هذه الخطوات بداية للدول الاخرى لتحذو حذوها لضمان فعالية العقوبات ضد حكومة بريتوريا العنصرية في جنوب افريقيا .

كذلك يشكل استمرار احتلال النظام العنصري لناميبيا تحديا لقرارات الامم المتحدة ويمنف النظام العنصري بأنه مصدر الخطر الاول على السلام العالمي في

افريقيا ، ويوجب موقفا دوليا حازما لعزله ، وعملا متملا لاجباره على الجلاء من
ناميبيا دون قيد ولا شرط ليحكمها شعبها ممارسا حقه المشروع في تقرير المصير
والاستقلال .

المشكلة الساخنة الثانية : قضية العرب الاولى - قضية فلسطين

مثلما تشكل جنوب افريقيا خطرا على السلام العالمي بمواقفها المتمنتة
العدوانية كذلك تشكل اسرائيل خطرا على السلام العالمي باغتيابها لحقوق الشعب
الفلسطيني واحتلالها لارض عربية مجاورة منذ عام ١٩٦٧ .
ولا شيء يحقق السلام العادل إلا الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني في
تقرير مصيره والعودة الى دياره وضمان حقه في اقامة دولته المستقلة على ارضه . ان
أفضل منبر للبحث عن سلام عادل في الشرق العربي هو عقد مؤتمر دولي ترعاه الأمم
المتحدة بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب
الفلسطيني .

المشكلة الساخنة الثالثة هي قضية آسيا الاولى وهي افغانستان
 اننا نتطلع لافغانستان خالية من أي وجود أجنبي حرة ومستقلة وفي هذا المبدأ
 فاننا نرحب بحرب بعض القوات السوفياتية ونرجو أن يكون مرحلة تعقبها مراحل . كما
 نرحب بالمفاوضات الافغانية الباكستانية ، ونرجو أن تتسع لتشمل الأطراف الافغانية
 للاتفاق على حل سلمي شامل ونهيب بالأمم المتحدة لتلعب دورا في تحقيق ذلك .

المشكلة الساخنة الرابعة : هي قضايا امريكا الوسطى التي يكمن علاجها في نمو
 الاتجاه القوي الذي شمل امريكا الجنوبية الاتجاه نحو الديمقراطية . ونرجو أن يتسع
 هذا الاتجاه وأن يحبه وقف التدخلات الأجنبية لتنعيم البلاد كلها بالديمقراطية
 والاستقلال الوطني .

المشكلة الخامسة هي مشكلة العالم الاسلامي الساخنة وهي حرب الخليج
 لا يختلف اثنان على أن هذه الحرب أدت الى خسائر كبرى في الارواح والاموال
 وأصاب عدد كبير بالجراح ، ولا يختلف اثنان ان هذه الحرب لن تحسم القضايا
 التاريخية بين المتحاربين ، ولا بد من وقفها ، وعلاج المشاكل الموروثة والجديدة عن
 طريق التفاوض السلمي .

السؤال المشروع هو كيف ايقافها ؟

ولكيلا يؤدي الرد على السؤال الى نفق مسدود ينبغي أن يكون ايقافها مبنيا
 على صورة واضحة لرأي الطرفين المتحاربين حول الايقاف .
 ان جهات كثيرة ينبغي أن تتأهب لتلعب دورا في ايقاف هذه الحرب مثل علماء
 المسلمين ، والحركات الاسلامية الشعبية .

ولا بد للمنظمة الدولية من دور في هذا الايقاف . دور يحدد ظروف بداية الحرب
 والمسؤولية عن ذلك والخسائر المترتبة عليها ، والتمويضات المستحقة ومن ثم يمكن
 بحث القضايا المختلف عليها سلميا . اننا ان نلتزم بتوجيه النداء لعلماء
 المسلمين ، وللحركات الشعبية الاسلامية للمساهمة في خلق رأي عام حول كيفية انهاء
 الحرب ، نخاطب المنظمة الدولية ان تجدد مساعيها لوضع حد حاسم وعادل لهذه الحرب

التي تسببت في خسائر كثيرة وصار انهاؤها بحسم وعدالة واجبا اسلاميا ، وواجبا انسانيا .

ان الامم المتحدة مطالبة باحتواء هذه البقاع الملتهبة التي يشكل وجودها تحديا كبيرا للأسرة الدولية . وهي في الوقت نفسه ، فرمة لكي تثبت المنظمة جدواها وضرورتها لسلامة الانسان وتطلعه لمستقبل أفضل .

ان السودان الجديد الواعد يقف متأهبا مع كل العناصر الخيرة النيرة في الأسرة الدولية للقيام بدوره كاملا في تدعيم دور المنظمة الدولية وفي الارتقاء بأدائها لتكون حصنا حصينا للسلام العادل ، والتعاون الدولي اللازم لبقاء هذا الكوكب الذي جعله تطوير المواثبات والاتصالات قرية يشد بعضها بعضا وتتراط ممالك مكانها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أتوجه

بالشكر الى رئيس وزراء جمهورية السودان ووزير دفاعها على الكلمة الهامة التي أدلى بها لتوه .

اصطحب السيد المصدق المهدي رئيس وزراء جمهورية السودان ووزير دفاعها من

قاعة الجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥